بسم الله الرّحمن الرحيم

Voice of Bahrain

صوت البحرين

BM Box 6135, London, WC1N 3XX العدد ١٣١، ديسمبر ١٩٩٣م، جمادى الثانية ١٤٠٤هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الاسلامية

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

قمة الرياض: انعدام الرغبة في الاصلاح يكرس التوتر

الاتصالات المكثفة التي شهدتها منطقة الخليج خلال الاسابيع الاخيرة كان الكثير منها من أجل الاعداد للقمةالخليجية الرابعة عشر المزمع عقدها في العشرين من هذا الشهر بالعاصمةالسعودية. الرياض. وهذه القمة، التي اعتاد زعماء مجلس التعاون على عقدها منذ انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل ثلاثة عشرعاما منذ انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية قبل ثلاثة عشر عاما هي الحدث السنوي الاهم الذي يسعى الخليجيون من خلاله الى تاكيد حالة التفاهم في ما بينهم. ولذلك عندما تحدث مشاكل كبيرة مابين دولتين من الدول الست، تبذل الجهود الكبيرة لمنع غياب اي من حاكمي الدولتين عن حضور القمة. فانعقادها بدون واحد من الحكام يعني بداية النهاية للمشروع الخليجي. وفي العام الماضي مثلا، كان الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، حاكم قطر، مصرا على مقاطعة قمة ابو ظبي بسبب الخلاف الحدودي مع السعودية حول منطقة الخفوس وبذلت الجهود الكبيرة حتى آخر لحظة لمنع ذلك، واعتبر حضور قطر في النهاية انجازا كبيرا للدبلوماسية الخليجية، بحيث لم يكن هناك من انجاز للقمة سوى الحضور القطري.

من هنا فان الاتصالات الجارية هذه الايام لتحضير للقمة تصب كذلك في اتجاه الاعداد للقمة المرتقبة. واذا كان الخلافات السعودية ـ القطريةالعام الماضي عقبة امام التقاء الجانبين العام الماضي، فان الخلافات الخليجية هذا العام قد تفقمت ولم يعد هناك ما يربط الحكومات الا الرغبة في ابراز مظهر الوحدة. ولعل الابرز في مواقع الاختلاف هذا العام التوتر في العلاقات بين الكويت وقطر، واستمرار الخلاف البحريني ـ القطري حول جزر حوار، والخلاف القطري ـ السعودي حول القضايا الحدودية، بالاضافة الى الاختلاف في المواقف تجاه القضايا المحلية والاقليمية الاخرى. فخلال العام الحالي، برزت الخلافات الخليجية حول الموقف مع العراق. فبينما التزمت الكويت و السعودية بمقاطعة كاملة للعراق والاصرار على تنفيذ العراق كل القرارات الدولية قبل رفع المقاطعة والاجراءات الاقتصادية ، كانت العلاقات تتحسن شيئ فشيئا بين العراق وكل من عمان وقطر، الامرالذي ازعج الكويت كثيرا.

ففي عمان اقيم الشهر الماضي اسبوع ثقافي عراقي، شارك فيه مطربون عرقيون وفنانون وساهمت السفارة العراقية بقوة في انجاحه، وهو تطور ملحوظ مقارنة بالعلاقات التي كان سائدة اثرالغزوالعراقي للكويت قبل ثلاثة اعوام. واستمرت الاتصالات العراقية ـ العمانية خلال العام بدون توقف، حيث يؤكد العمانيون ان مواجه بغداد كانت ضرورية خلال الاحتلال العراقي للكويت،اما بعد تحريرالكويت فلم يعد هناك مبرر لذلك. القطريون سعوا لتاكيد استقلال موقفهم السياسي تجاه العراق، من خلال تطوير الاتصالات والعلاقات مع بغداد. واجريت المباريات الودية بين البلدين، كما ان نادي الوكرة الرياضي القطري اشترا لاعبين عراقيين في الصيف الماضي، الامر الذي ادى الى توتر العلاقات مع الكويت التي رات في ذلك خروجا على «الاجماع الخليجي»، وقام رئيس اتحاد كرة القدم القطري بزيارة الى بغداد في الوقت الذي كان وزيرخارجة قطر يزورالكويت. كما ان وزير خارجية قطر لشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، دعا في خطابه بلامم المتحدة في شهر اكتوبر الماضي الى رفع المقاطعة عن العراق، في الوقت الذي طلبت فيه السعودية ولكويت والبحرين باستمرار حصار بغداد اقتصاديحتي تمتثل لكل القرارات الدولية،وفي مقدمتها الافراج عن الاسرى الكويتين وغيرهم الذين ماتزال تحتجزهم.

ومع ان هناك تغيرا في موقف بعض الدول الخليجية تجاه العراق على اساس ان الاحتلال العراقي للكويت قد انتهى، فان بغداد ما تزال تنتهج نهجا عدوانيا ضد الكويت. وقد قام حوالي ٣٥٠ عراقيا بختراق الحدود التي رسمت هذا العام والتي تقوم شركة المانية ببناء حاجز على طولها، وهاجموا موظفي لامم المتحدة بالعصي والخناجر، وتصاعدت مجددا مطالبة العراق

التتمة على ص ٨

العفو الدولية : تعذيب الجمري

كتبت نشرة منظمة العفو الدولية الصادرة باللغة الانجليزية في عدد نوفبر ١٩٩٣ تقول: محمد جميل عبد الامير الجمري، مهندس مدني يبلغ من العمر ٣٣ سنة، اعتقل عام ١٩٨٨، وبلغ انه تم تعذيبه لاجباره على الاعتراف بتهمة التجسس لايران، لا يزال يقضي فترة السجن لمدة عشر سنوات التي اصدرتها محكمة امن الدولة بعد محاكمة غير عادلة العام ١٩٩٠. وفي يونيو الماضي، انكرت السلطات البحرينية اتهامات التعذيب الموجهة لها، واصرت على ان الاتهامات تم التعامل معها بصورة قانونية حسب قانون العقوبات البحريني». وبالرغم من ترحيب العفو الدولية بالتاكيد الرسمي على تقديم الجمري لمحاكمة عادلة وانه لم يتعرض للتعذيب، الا ان المنظمة لم تتلقى اي تفاصيل او شواهد علي اجراء تحقيق في دعاوي التعذيب التي تتعرض لها خلال التوقيف. كما ان أي طلب قانوني بهذا الشان لم يتم التقدم به للمحكمة.

طيران الخليج في خبر كان

بعد التحدي الذي اظهر طيران الامارات وثم احتجاج عمان وقرارها بتشغيل «العمانية» على الخطوط الخارجية خاصة بها تدعى «قطر للطيران» وان تم تعين احد افراد اسرة آل ثاني الحاكمة في قطر رئيسا للشركة الجديدة وكانت طيران الخليج قد حاولت استرضاء عمان عبر تسليم مناصب رئيسة اضافية لعمان ونقل بعض الانشطة من البحرين لعمان، الا ان التمزق الخليجي ضارب في الجذور. ولم يعد هناك مشروعا خليجيا واحدا يمكن للدول الخليجية ان تعرضه نموذجا حيا للوحدة الخليجية. ومجلس التعاون الخليجي لم يعد سوى وعاية للاستهلاك المحلي.

مصطلحات خليفية

متابعة ما تنشره الصحافة من مصطلحات والقاب يطعي الفرصة لفهم بعض معالم النظام القبلي. فبعض المصطلحات تحمل كثير من المعاني التي توضح العقلية الحاكمة فالعائلة الحاكمة تم وصفها عادة «بالعائلة الكريمة» رغم عدم معرفتها بالكرم، وهناك عدد قليل من افراد العائلة يضاف الى اسمائهم لقب «سمو» وهؤلاء هم الامير ورئيس الورزاء وولي العهد ومحمد بن سلمان (اخو الامير) وبابناء هؤلا الاربعة. وللتقريب بينهم فان الامير يعطي لقب حضرة صاحب السمو الشيخ بينما يلقب رئيس الوزراء وولي العهد بـ «سموالشيخ». اما بالنسبة لافراد ا خليفة فكل واحد منهم يحمل لقب « الشيخ» بصورة تلقائية.

الكلمة التي يلقيها الامير يطلق عليها «الخطاب السام» او «النطق لسامي». وهو كذلك «امير البلاد المفدى».

يتحاشى النظام اي ذكر لكلمة «نقابة»، ولهذا فاللجنة المالية يطلق عليها «التنظيم العمالي». ولتحاشي موضوع الديمقراطية المطالبة بالمجلس الوطني يتم التركيز على روح «الاسرة الواحدة» و «مجلس سمو الامير العامر» المفتوح لافراد لهذه الاسرة. «الشعر النطي والتراث والادب الشعبي» صفحة شعر بذوي فرضها ولي العهد على الصحف والمجلات المحلية منذ مطلع الثمانيات العطاء صورة غير صحيحة عن تراث البحرين الذي ليس له علاقة بـ «نسيم البرايح» و «همماليل» ومواويل«بوميتوح» التي لم يعلم بوجودها في ماضي البحرين وحاضرها ولم يعرفها شعب البحرين سوء ما تدعيه الصحف وما تنشره لرجال البادية من صحار الجزيرة العربية.

عندما تنشر الصحافة صورة الضابط البريطاني هندرسون وقبله جيم بيل واقفا بجانب وزير الداخلية تذكر انه كان بصحبة الوزير«المدير العاك للامن العام» دون ذكر اسم الضابط.

السيد ضياء الموسوي لايزال يقبع في السجن

لايزال السيد ضياء الموسوي يقبع في السجن للشهرالثالث بعد اعتقاله في القاء كلمة في احتفال بمسجد مؤمن تطرق فيها لاتفاق غزة ـ اريحا. وقد تقدم اربعين عالما دينيا لوزير الداخلية بعريضة يستنكرون فيها هذا التعدي الصارخ على حرية التعبير عن الراي وانتهاك الدستور هذا وقد صدرت المعارضة بيانا في داخل البحرين وخارجها طالبت فيه منظمات حقوق الانسان الدولية التدخل لدى السلطات البحرينية للافراج عن السيد ضياء الموسوي.

كما تم توزيع صورة السيد الموسوي مع العريضة التي ارسلت لوزير الداخلية في كافة ارجاء البلاد. الا ان وزارة الداخلية تتجاهل كل المطالب بالافراج عنه امعانا في سياسة الاخضاع التي تنتهجها بين فترة واخرى وذلك عبر اختيار شخص معين او فئة معينة وثم انزال اشد انواع العقوبات غير متكافئة مع ما يدعيه النظام من اسباب دعت لذلك. والهذف من هذا هو ارسال راسلة ينوي معارضة النظام وكيف ان هذا الشخص وهذه الفئة تم التعامل معها بتهمة بسيطة فكيف لو كان الامر اكثر من ذلك.

آل خليفة يخشون الاستقرار ويراهنون على استمرار التوتر

تميزت حكومة آل خليفة، وما تزال تتميز، عن بقية حكومات دول الخليج بعنادها المستمر وعدم اكتراثها بما يقول عنها الآخرون، ولم تعد تتحسس للمقولات بشأن سلوكها، وقد أصبح الحديث عن البحرين يعني الحديث عن القمع والارهاب وامتهان حقوق الانسان واستبداد الحكومة، وكلها نعوت يدركها من يتابع الشأن البحراني بتجرد وموضوعية.واذا كان الغربيون يؤكدون على صفة «الانفتاح» و «التحرر» في البحرين فانما يفعلون ذلك متغافلين عن حقيقة الوضع السياسي وهم يعلمون أنه أسوأ مما يمكن ان يتصوره العقل. وما تزال السلطة هناك تتنكر لمفاهيم الحرية والانفتاح السياسي والعمل البرلماني والممارسة الدستورية ، وتعتقل من يتحدث عن ذلك، وتعذب من يرفع شعار الانفتاح والديمقراطية. والحوادث كثيرة في مجال التنكيل بالمناضلين والتعرض بالسوء لمن يرفع لواء المعارضة. وبرغم ما يتحدث عنه المسؤولون احيانا من الرغبة في الانفتاح فان واقع الاوضاع لا يبعث على الثقة بجديتهم في الالتزام بمقتضيات ذلك سياسيا. فما دام القمع هو الذي يحكم الموقف ويجسد طبيعة العلاقة بين الحكومة و الشعب، فلا مجال للاطمئنان الى امكان ايجاد تحول سلمي نحو الممارسة الديمقراطية. فاستمرار عقلية الاستعلاء والاستبداد لا يترك مجالا للامل في عقلية تتسم بالاحترام المتبادل بين الجانبين.

اننا نقف الآن على اعتاب نهاية العام الحالي، ونتوقع احتفال أمير البلاد بعيد جلوسه في السادس عشر من هذا الشهر، كما نتوقع ان يتحدث في ذلك اليوم عن «انجازات» عهده وعن سياسة حكومته داخليا وخارجيا. وقد سعت الحكومة لممارسة سياسة تقوم على اساس تحسين السمعة في الخارج لعلمها أن تلك السمعة أصيبت بتلوث بسبب فعاليات المعارضة في الداخل والخارج. وبسبب مشروع مجلس الشورى الذي اعلن الامير عن تكوينه، يشعر حكام البلد وحكومته انهم استطاعوا ابراز وجه آخر لنمط حكمه، وانه استجاب للضغوط المحلية التي تطالب باصلاح سياسي معين. ولكن هناك جانبان لهذه القضية:

الاول ان مشروع مجلس الشورى فشل في ان يكون مشروعا مقبولا على الصعيد الشعبي، فلم يلق تجاوبا شعبيا ايجابيا من حيث الفكرة و التنفيذ ، وبقي شأنا حكوميا خاصا، والثانية انه لم يستطع تغيير الوضع السياسي المتوتر في البلاد لانه محكوم بانظمة ولوائح تمنعه من الانطلاق في النقاش والاطروحات، وبقيت اهتماماته محصورة بما يطرحه عليه مجلس الوزراء. وحتى في هذا الجانب فلم يكن هناك ما يدعو المجلس الى الفخر بانجازاته. واذا كان قد ناقش قضية البطالة المحلية، فانه لم يستطع ان يطرح مشروعا يقضي على هذه البطالة او يخفف من غلوائها كما ان العمالة الاجنبية لم تتقلص. وعليه فقد فشل المجلس في ان يكون حلا للمشكلة السياسية.

ومن ناحية اخرى اثار مشروع المجلس حفيظة المواطنين، بل انه ادى الى تفاقم النقمة في قطاعات واسعة. فما ان انتشر خبر عزم الحكومة على انشائه في خريف العام الماضي، حتى بادر الاسلاميون والوطنيون (شيعة وسنة) الى الاحتجاج الشديد على ذلك، ووقع المئات منهم عريضة تطالب بتطبيق الدستور والشروع بالبدء في تشكيل المجلس الوطني المنصوص عليه دستوريا. وكانت العريضة واحدة من أهم المظاهر السياسية التي شهدتها البلاد منذ الخمسينات، حيث اجتمعت كلمة الشعب، عبر ممثليهم من العلماء والمهنيين، في المطالبة بالحقوق الدستورية، الامر الذي ينطوي على رفض المشروع الحكومي المتمثل بمجلس الشورى. وقتها ثارت ثائرة الحكومة وقامت عملية شعواء ضد الموقعين على العريضة، واستهدفت على وجه الخصوص كلا من الشيخ عبد الامير الجمري والدكتور الشيخ عبد اللطيف المحمود، وبالرغم من ان المشروع بات مجمدا بسبب الارهاب الحكومي فان المشاعر الشعبية لم تتحول ايجابا لصالح مجلس الشورى، وهذا يعني استمرار الازمة السياسية في البلاد، كما يعني فشل الحكومة في الالتفاف على المطالب الشعبية.

وفشل الحكومة السياسي في هذا الجانب لم يكن الا واحدا من المشاكل الداخلية في البلاد. فقد فشلت كذلك في حل ازمة المنفيين و المسجونين فلم تطلق سراح أي شخص من السجناء فيما عدا الذين اكملوا فترات سجنهم. وطال السجن اعدادا اخرى، منهم من استجوب وحقق معه اياما محدودة ومنهم من بقي في المعتقل اسابيع عديدة. وكان السيد علوي العلوي واحدا من الذين اودعوا الزنزانات بضعة أسابيع، بدون ان يكون هناك سبب واحد، سوى كونه واحدا من القائمين على احد مآتم القصاب الذي تجمعت فيه الناس للاحتفال بوفاة احد العلماء الكبار (آية الله السبزواري). ثم اعتقل السيد ضياء الموسوي، وهوعالم دين معروف، بعد ان خطب في الناس معبرا عن رفضه الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الاسرائيلي (في ٢٥ سبتمبرالماضي)، وبقي معتقلا بضعة أسابيع، في هذه الاثناء وقع عدد من العلماء عريضة تطالب وزيرالداخلية بالافراج عن السيد الموسوي، وهي سابقة مهمة حيث قام ٤٠ عالما دينيا بالتوقيع على العريضة، بدون أن يكون الخوف قد ساورهم. وطبعت صورة السيد الموسوي ووزعت في قرى البحرين وكتب عليها «اللهم فك اسرانا».

الامر الواضح من كل المجريات ان الحكومة لم تنجح في احتواء المعارضة الشعبية. صحيح ان المعارضة لم تتبلور بعد في صورة اكثر خطورة مثل الاضرابات والمظاهرات، ولكن استمرار الشعور برفض سياسة السلطة، والتململ الذي يسود الاوساط الشعبية والتمسك بالمطالبة بتطبيق الدستور، كل ذلك من شأنه تكريس المشاعرالمعادية للسياسات الحكومية. وهناك نشاط اعلامي وسياسي في خارج البلاد، حيث ما يزال اكثر من ٥٠٠ شخص من البحرانيين يعيش في المنافي. وقد فشل الامير في اصدار عفو عام عن هؤلاء، لانه قلق من انعكاس رجوع هؤلاءالى البلاد على معنويات المواطنين، خصوصا وان الكثير منهم قد عاش تجربة الاعلام والاطلاع على ما يجري في البلاد من خلال الادبيات التي تصدرها المعارضة. وخلال العام المنصرم رجع عدد من المواطنين الى البحرين ولكن جهاز المباحث لم يسمح لاغلبهم بالدخول، وارجعوا اما الى البلدان التي قدموا منها او الى الدول الخليجية الاخرى. ولا يزال ملف المبعدين يحرك المشاعر ضد السلطة. فحتى «اسرائيل» سمحت بعودة اغلب المبعدين الفلسطينيين بعد اقل من عام على ابعادهم، بينما يصر آل خليفة بكل استكبار واستبداد على منع المواطنين من العودة الى بلدهم.

وهناك استنكار دولي لهذه السياسة. ويستغرب كل من يسمع قصة المنفيين البحرانيين لانها اقرب الى الخيال منها الى الواقع. فالمواطن البحراني الذي يعيش في خارج بلده يجد الابواب موصدة بوجهه عندما يشد رحاله اليها. فما ان يصل المطار حتى يعتقله جهاز المباحث ويبدأ الجلاوزة التحقيق معه. بعدها يعطى جواز سفر صالحا لسفرة واحدة ويرحل الى دولة خليجية اخرى مثل الكويت او الامارات او السعودية. وهنا يتساءل المراقبون: لماذا لا يسمح للبحرانيين بالدخول الى بلادهم، بينما تجدد السلطة جوازات سفرهم؟ فاذا كان أي منهم متهما بتهمة محددة، فلماذا لا يقدم الى المحاكمة حسب ما هو متعارف عليه دوليا؟ واذا كان بريئا فلماذا لا يسمح بدخوله؟ فليس هناك بلد في العالم يمنع دخول المواطنين الى اراضيهم. هذه القضية أصبحت تشغل المنظمات الدولية وخصوصا منظمة العفوالدولية التي اصبحت تهتم بقضية الابعاد وتعتبرها ضمن جدول أعمالها. وهذه السياسة لا يمكن ان تؤدي الى شيء . فعندما يطرد المواطن من مطار بلده، يرجع من حيث اتى وهو مشحون بالمشاعر المعادية للنظام السياسي في بلده ولجهاز مخابراتها القمعي. وبدلا من تحييد هؤلاء، فان الحكومة قد كرست حالة المعارضة ضدها، واكدت بذلك رفضها للحوار والتفاهم، بينما اصرت المعارضة على رفض السياسات القمعية.

ان مما لاشك فيه ان الحكومة تعيش ازمة غير قليلة، وهي ازمة تتعلق بالشرعية من جهة، وبالاستراتيجية من جهة اخرى. فعلى المستوى الاول فان آل خليفة يفتقدون الى شرعية الحكم، فليس هناك مستند دستوري ينطلقون منه وهم يمارسون سياساتهم القمعية ضد المواطنين. وبقاؤهم في الحكم بدون مرجعية دستورية يقتضي منهم اللجوء الى العنف لتثبيت بقائهم، وهو الامر الحاصل في البلاد. وفقد ان الشرعية يجعل الحكومة في نظر الناس غير مستحقة للبقاء برغم القمع الذي تمارسه. وعلى المستوى الثاني فان حكومة آل خليفة ليس لديها نظرة استراتيجية الى ما يجب ان تقوم به لتغلق ملف التوتر في العلاقات بينها وبين ابناء الشعب.

ومن الخطأ الفادح القول بعدم وجود هذا التوتر، فما دام هناك مئات الشباب اما في السجن او المنفى فان ذويهم واصدقاءهم لا يمكن ان يثقوا في الحكومة او يعتمدوا على أقوالها. والتوتر واضح من خلال ما يتجسد من فعاليات وانشطة في المواسم الاسلامية والمناسبات، كل ذلك بمعزل عن السلطة وتأثيراتها، بل ان الشعور الذي يسود الجميع هو ان الحكومة تسعى لكسب بعض القلوب بالاغراء بالمال او المنصب . واذا كانت قد نجحت في تشكيل مجلس الشورى باعضائه الحاليين، فان هذا «النجاح» يقلل شأنه تحول مجلس الشورى الى ما يشبه المقهى الذي لا فائدة فيه ولا وزن له.

وهكذا تستقبل البحرين شهر ديسمبرالجديد وهي متشحة بالسواد كعادتها. ولا يغير من الواقع شيئا ما تسعى الحكومة الى تحقيقه هذه الايام، حيث يتحرك المسؤولون لاجبار المواطنين على تقديم التهاني للامير بمناسبة عيد جلوسه سواء عن طريق الوسائل الاعلامية، وخصوصا الصحافة أم بزيارته في قصر الرفاع للتعبير عن «الولاء». ولكنها تدرك ان ذلك لا يعني وجود ولاء حقيقي للنظام السياسي القائم. ويتردد هذه الايام ان الامير قد يقوم ببعض الاجراءات لتخفيف حالة التوتر كا لاعلان عن «اعفاءات» جديدة او اطلاق سراح بعض السجناء، ولكن المؤشرات كلها لا تؤكد وجود حالة انفتاح سياس شبيه بما حدث في السعودية. فالامير غير معروف بذلك، ورئيس الوزراء قد بلغ من الاستعلاء ما يمنعه عن الظهور بمظهر المتنازل لمطالب المعارضة. وتاريخ البحرين الحديث لا يحمل بين ثناياه مشاريع تسوية تقدمت بها السلطة، بل انها حافلة بسياسات القمع والتعذيب والنفي والسجن. ولذلك، فان البحرين مرشحة لاستمرار التوتر، وربما يؤدي ذلك الى انفجار شعبي بسبب اصرار الحكومة على تجاهل مطالب الشعب، واصرار المعارضة في الداخل والخارج على رفض أية تسوية لا تعيد الحياة الى لدستور، وفتح باب المشاركة الشعبية في صنع القرار.

خلفيات الاتفاق بين الحكومة السعودية والحركة الاصلاحية

ثمة صفقة واتفاق انجزته الحكومة السعودية مع منظمة اسلامية معارضة فاعلة في اوساط شباب الشيعة ولا تختلف عن غيرها من هيئات الشيعة التقليدية والمحافظة بانها تعمل باسلوب جديد غير معروف لدى الاوساط التقليدية . وشباب الشيعة الذين ابرموا الصفقةالحالية مع الحكومة معروفون بولائهم الديني التقليدي للسيد محمد الشيرازي المقيم حاليا في ايران وكانوا يعملون سابقا تحت اسم منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية وطرحت العديد من التغيرات في المنظمة انتهت بتشكيلات اهمها الحركة الاصلاحية صاحبة الاتفاق، وحزب الله المتحفظ عليه. وقد تميز نشاط منظمة الثورة الاسلامية في الثمانينات والحركة الاصلاحية في التسعينات بانتاج اعلامي متميز شمل العديد من الكتب والدراسات والنشرات وبلغات متعددة وخصوصا في العاصمة البريطانية لندن، حيث نشط شباب المنظمة طيلة الثمانينات وتطورت مطبوعاتهم من نشرات تعبر عن الذات وتنتقد المملكة بشكل بدائي الى دراسات تعتمدها بقية المؤسسات والحركات السياسية في الضغط على المملكة ومن اهمها مجلة «الجزيرة العربية».

في اوائل عام ٩١م اسس شباب المنظمة مكتبا تنسيقيا في العاصمة الامريكية، واشنطن، معنيا بانتهاكات حقوق الانسان في منطقة الخليج. وقد نشط المكتب وبرز تاثيره رغم قصر مدته. اختارت اللجنة الدولية لحماية حقوق الانسان في الخليج مقرها في اهم بناية معروفة باسم بناية الاعلام الوطني والتي تستضيف المئات من مكاتب وممثلي الصحف العالمية وتستضيف قاعاتها الشخصيات السياسية بشكل يومي.

وقد نجحت اللجنة الدولة في اصدار نشرة مؤثرة باللغة الانكليزية باسم «ارابيا مونيتر» واوصلتها الى المئات من الشخصيات والمنظمات في العاصمة وخارجها. واعلنت المنظمة ايمانها بالدفاع عن حقوق الانسان وتمكنت من انتزاع مصداقيتها في الاوساط الامريكية، وحصلت على منحة مالية قدرها خمسون الف دولار من «المؤسسة الوطنية لدعم الديمقراطية» وهي من اهم المؤسسات الامريكية المعنية بدعم نشاطات المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان. ولم يكن بمقدورالحكم السعودي ان يتجاهل التصعيد المستمر لنشاط اللجنة وخصوصا بعد ان وصل الى العاصمة الامريكية وصار يقدم مواد جاهزة للاعلام الامريكي ورجال الكونغرس وبعد قيام علاقات واسعة بين شباب اللجنة والمئات من الشخصيات المؤثرة في القرارات الامريكية. والمعروف ان الحكم السعودي يتحسس من الاعلام النوعي المؤثر على صانعي السياسة الغربية. وكثرت التساؤلات عن ما يدور في المملكة وعن هوية اللجنة الدولية ومطبوعاتها. كما اعتبرالمراقبون حصول اللجنة الدولية على منحة مالية هومؤشر على انتزاعهم مصداقية واعترافا في الاوساط الامريكية وان عملهم سيتنامي مع الزمن عند اهم حليف تعتمده المملكة في الدفاع عنها.

الا ان تغيرالموقف السعودي لا يقتصر على التاثير الاعلامي لشباب الحركة الاصلاحية بل تضافرت مجموعة من العوامل منها انفتاح العالم على المملكة بعد حرب الخليج الثانية وتصاعد الضغوط الداخلية من التيار السلفي الديني والتيار المدني الليبرالي باتجاه اجراء اصلاحات سياسية ومشاركة المواطن في الحكم. وقد وجه العديد من مجاميع الضغط وخصوصا في البلدان الغربية حملاتها نحو نظام الحكم في المملكة واضطهاده الشيعة وحرمانه المراة من حقوقها وتزمتها الديني وغيرها من التقاليد التي قام عليها الحكم السعودي. وقد ادرك العديد من رجال الحكم انه يصعب عليهم ابقاء البلاد في عزلة عن التغييرات التي تجري في العالم وانه لا بد من بدءالحوار والعمل علي الانفتاح واشراك الاخرين. ويشترك الشيعة مع الليبراليين والسلفيين بضرورة اداء اصلاحات سياسية واحترام اكثر الحقوق الانسانية، الا ان الحوار بين هذه التيارات لم ينجز تحالفا عريضا واقتصر على اللقاءات وتنسيق المواقف. وقد بدا الاسلاميون ومنهم السلفيون نشاطهم تحت شعاراحترام حقوق الانسان والانفتاح السياسي الا ان المبادرة لاقت تشنجا كبيرا من الحكم لانها لم تتم بالتفاهم واعتبرها آل سعود تحديا ومواجهة لسلطتهم ومنعوا قيام اول لجنة معنية بحقوق الانسان داخل المملكة. بينما في الوقت نفسه اتجه الحكم نحو ابرام صفقة منفردة مع الشيعة واخراج قضيتهم من ملف المعارضة الوطنية ومقايضة مطالبهم المحدودة بشروط منها وقف المطبوعات الاعلامية والنشاط السياسي المعارض وشملت فقراته تبادل مصالح مباشرة بين الحكومة والمعارضة.

من الواضح ان رياح التغيير في المنطقة بعد عاصفة الصحراء قد دفعت آل سعود نحو سلسلة من الاجراءات منها تشكيل مجلس شورى لاول مرة علما ان فكرة المجلس ليست بجديدة وانه تم بثها والتلميح لها في السنوات الماضية. وقد ضم المجلس وجودا رمزيا من الشيعة، شخص شيعي واحد في مجلس يضم ٦٠عضوا وهو خطوة صغيرة الا انها مهمة باتجاه تعميق وتوسيع الصلة بين الشيعة والحكومة. فقد ترسبت عبرالقرون تقاليد ابعدت الشيعة نفسيا وفعليا عن دائرةالسياسة والسلطة ولولا شدة الاضطهاد من جهة والانفتاح الدولي العام على بعضها البعض من جهة اخرى لما عمل الشيعة علي كسر هذا الحاجز التاريخي المفروض عليهم. كما ان المملكة تجد صعوبة في تطوير وتحسين اوضاع الشيعة دون استفزاز شرائح واسعة من الاتجاهات الدينية التقليدية وخصوصا عند السلفيين. ويأتي الاتفاق السياسي مع شباب الحركة الاصلاحية في سياق الاجراءات التي تبنتها الحكومة لامتصاص الضغوط الداخلية و الخارجية.

ومن الامور الملفتة للنظر تزامن تسريب قصة الاتفاق ولقاء الملك فهد مع اربعة من شباب الحركة الاصلاحية في الوقت الذي نشرت فيه منظمة العفو الدولية تقريرا مفصلا جديدا عن اضطهاد المملكة لحقوق المسلمين الشيعة وصعدت حملتها للافراج عن اربعين معتقلا، وكان الافراج عنهم احد ثمارالاتفاق. وقد سبق ان نشرت منظمة العفوالدولية اول تقرير مفصل لها عن اضطهاد الشيعة في المملكة قبل اربع سنوات بينما نشرت منظمات اخرى معنية بحقوق الانسان عدة تقارير عن اضطهاد الشيعة في المملكة خصوصا في حقل الشعائر الدينية والتمييز ضدهم في التعيين الوظيفي. ومن الواضح انه قد تكونت في السنوات الاخيرة ارضية لحملة ضغط واسعة من اجل التخفيف من اضطهاد الشيعة وازالة بعض معالم التمييز التي لا يمكن ان تتماشي مع عالم اليوم.

وقد استعادت الحوزة الدينية التقليدة مهامها بعد تعطيلها في السنوات الماضية وتم افتتاح حوزة دينية جديدة في القطيف واعطت الدولة اوامرها ببدء تعيين الشيعة في بعض الشركات الحكومية بعد ان تم ابعادهم خلال الثمانينات من الوظائف العمالية وخصوصا في شركة ارامكو في المنطقة الشرقية. كما منحت المملكة شباب الحركة الاصلاحية حرية الحركة والعمل والترويج للاتفاق والتخفيف من اجواء التوتر واشترطت ايقاف الحركة نشاطها الاعلامي والسياسي في الخارج والكف عن معارضة المملكة واعتماد قنوات المشورة والاتصال المباشر.

ومن الواضح ان الرهان قد جني ثمارا مهمة حتى الان الا انه تنقصه ضمانات كافية للديمومة في عالم متغير تعصف به رياح التغيير وبشكل مستمر.

مصادرة المساجد

عندما قررت بريطانيا ادخال اصلاحات ادارة وانهاء حالة الفوضى القبلية في العشرينات، استهدفت من ذلك فرض سيطرة مركزية على جميع مرافق البلاد. وكانت بريطانيا قد اعلنت انها سوف تعاقب كل من يقف بوجه اجراءاتها انذاك وكان موضوع القضاء من الامور التي مارسها علماءالدين الشيعة و السنة بصورة تلقائية في منازلهم. وكان الشيخ خلف العصفور في تلك الفترة شارعا في تاسيس صلاة الجمعة في عدد من جوامع البحرين. وكان هو واخرين من العلماء يتصدرون المجتمع ويفصلون في قضايا الناس بصورة مستقلة. والسبب في ذلك ان آل خليفة ومنذ غزوهم البحرين لم يكونوا معنيين بمصالح الناس بقدر ما كانوا يفرضون الضرائب. العشوائية ويسلبون اراضي ويهتكون الاعراض. وعندما طرح موضوع تاسيس ادارة مركزية للبلاد بواسطة الامستشار البريطاني شالز بليجريف كان موضوع السيطرة على علماء الدين من اهم الامور. وبالفعل فقد تم الحاق محام القضاء الشرعي بالمحاكم الحكومية برغم الاختلاف والمعارضة من قبل الكثير من العلماء كالشيخ احمد الحرز وغيره. وبما ان الشيخ خلف كان الرجل الاول لطائفة الشيعة فقد اصبح مستهدفا من قبل بليجريف من اجل اخضاعه للادراة المركزية. وعندما لم تستطع ذلك قام بليجريف بنفيه ثلاث مرات من البلاد كان يعود للبحرين بعدها لعدم توفر وسائل منع المسافرين الموجودة حاليا.

وهكذا كان الحال في السيطرة على الاوقاف الدينية عبر تاسيس الاوقاف الجعفرية والاوقاف السنية وربطها بالدولة. وقد نجح بليجريف في اضعاف دور عملاءالدين عبر تعزيز مكانة التجار وغيره من اعيان البلاد. وكان مثلا قد اشترط على كل شخص يطلب السفر للحج او زيارة الاماكن المقدسة ان يحصل على توقيع خاتم احد الاشخاص الذين تم تعينهم في مختلف المناطق كمختارين او وجهاء. وتم اختيار اشخاص بعيدين عن علماء الدين غير المرغوب فيهم وبعض الاحيان تم اختيار اشخاص غير مؤهلين بصورة متعمدة واعطاهم كامل الحرية في كيفية اعطاء الموافقة (توقيع الخاتم) وكيفية فرض رسوم مقابل ذلك. وكانت هذه الاساليب وغيرها من الاساليب الناجحة في حجب الناس عن علماء الدين المستقلين وربط مصالحهم باشخاص لا يمثلون خطرا او تهديدا على الادارة المستحدثة. وقد نجحت السلطة في السيطرة على الاوقاف والقضاء، ولكن ليس بصورة كاملة. فالنشاطات الدينية الطوعية التي يقوم بها علماء الدين وحتى الفصل بين الناس استمرت حتى يومنا هذا ولو بدرجة اقل بكثير مما كان عليه قبل مائة عام.

وكانت السلطة قد استهدفت السيطرة على مختلف الانشطة المنطلقة من المساجد. وقد اوعزت لدائرة الاوقاف السنية قبل عدة سنوات بالسيطرة على جميع الانشطة. وابلغل فان الاوقاف السنية الآن تسيطرعلى خطباء المساجد التي يرتادها اهل السنة وتم منع عدد من الخطباء مثل الشيخ عبد اللطيف المحمود والشيخ نظام يعقوب من الخطابة من خلال الاوقاف.

والآن جاء دورابناء الطائفة الشيعية. فالعلماء الشيعة يخطبون في المساجد ويمارسون انشطتهم ويقومون بتدريس الفقه الاسلامي دون اخذ رخصة من احد. لان اخذ الرخصة في هذه الامور يعتبر منافيا لروح الاسلام. ولكن السلطة تنوي مصادرة العمل في المساجد ليس من خلال اعتقال الاشخاص فقط كما حدث للسيد علوي العلوي (ابوغايب) وكما يحدث حاليا للسيد ضياء الموسوي ولكن ايضا بواسطة تسلط الاوقاف الجعفرية على هذه الانشطة. وبالفعل فقد تم استدعاء عدد من الاشخاص وتم تهديدهم من قبل ادارة الاوقاف بتسليمهم للمخابرات اذا قاموا بنشاطات دون رخصة الاوقاف التي يسيطر عليها اشخاص غير كفوئين مثل حسن نتيف. وتشير الدلائل ان السلطة تنوي الايعاز لبعض رجال الدين المقربين العمل على السيطرة على الانشطة الارشادية والتبليغية والتدريسية الدينية المنطلقة من المساجد ولجوء النظام لارهاب القائمين على الانشطة سوف يزداد مع اصرار المتطوعين للاعمال الاسلامية على استقلالية وترف الانشطة المختلفة.

المنظمة العربية لحقوق الانسان تدين حكومة البحرين

اصدرت المنظمة العربية لحقوق الانسان تقريرها السنوي حول حقوق الانسان في الوطن العربي، تعرضت فيه للوضع المتردي في البحرين بسبب سياسات النظام المخالفة للمواثيق الدولية ولدستور البلاد وورد في التقرير ما يلي:

تصاعدت المطالب الشعبية اثناء وفي اعقاب ازمة الخليج باجراء اصلاحات سياسية وتركزت في قضيتين اساسيتين هما اعادة تفعيل الدستور واعادة الحياة النيابية المتوقفة منذ حل المجلس الوطني في العام ١٩٧٥. وقد قابلتها من جانب المسئولين وعود وتصريحات تعكس النية لاجراء اصلاحات تتيح ضمان احترام حريات الرأي والتعبير واعادة الديمقراطية في الحياة السياسية. ويعد صبر وترقب لم تسفر هذه النوايا سوى عن تشكيل مجلس شورى بالتعيين، وانعكست في مجال الحقوق السياسية الاخرى في اوامر اميرية جزئية بالعفو عن بعض المعتقلين والمنفيين، فيما استمر الحظر والتقييد يشكل سمة ممارسات السلطة تجاه الحقوق الفردية والجماعية في المجتمع البحريني.

الاطار الدستوري والقانوني:

استمر تجميد بعض مواد الدستور، وتشمل المواد من ٤٣ الى ٨٣ وكذا المادة ١٠٨، كما استمرالعمل بالقوانين سيئة السمعة والتي صدر معظمها في ظل غياب المجلس الوطني وتتناقض مع المواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الانسان مثل قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤ وقانون المواكب والتجمعات لعام ١٩٧٣، وقانون العقوبات لعام ١٩٧٦ وتعديلاته لعام ١٩٨٢، وقانون محكمة الاستئناف المدنية العليا (محكمة أمن الدولة لسنة ١٩٧٦) وتعديلاته لعام ١٩٨٢، وقانون اصول المحاكمات، وقانون مهنة المحاماة لسنة ١٩٨٧، وقانون العمل في القطاع الاهلي لسنة ١٩٧٦، وقانون شؤون الموظفين وقانون الجنسية المعدل لسنة ١٩٨٩، وقانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٧٩، وقانون الاندية والجمعيات الثقافية والرياضية لعام ١٩٨٩، وغيرها من القوانين التي تعد موضع انتقاد مستمر من منظمات حقوق الانسان.

كذلك استمر موقف حكومة البحرين السلبي من الانضمام الى المواثيق والعهود الدولية المتعلقة بحقوق الانسان واهمها العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب.

الحق في الحرية والأمان الشخصي:

يتيح قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤اعتقال المواطنين احيانا لمجرد الاشتباه فيهم لاسباب سياسة او حتى بصورة تعسفية. ولا يتوافر لهؤلاء المعتقلين حقهم في محاكمة عادلة دون ابطاء كما تقضي بذلك المواثيق الدولية لحقوق الانسان. وتقدر المصادرعدد المحتجزين السياسيين في البحرين حاليا بحوالي مائة بعضهم يقضي عقوبة بالسجن مدى الحياة. وتتمثل التهم الموجهة اليهم في الانتماء الى تنظيمات سياسية محظورة مثل الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، جبهة التحرير الوطني البحرينية، الجبهة الشعبية في البحرين، حزب الله.

وتتعرض اسرالمعتقلين السياسيين عادة للملاحقات الامنية والمضايقات الاخرى ومنها الابعاد القسري. اما المتهم نفسه فحتى بعد الافراج عنه يتعرض لمثل هذه الملاحقات والتقييد ومن ذلك سحب جوازالسفر والمنع من السفر.

وتخول وزارة الداخلية للجهات الامنية انتهاك حرمة المساكن الخاصة حيث يسمح بدخولها بدون اذن قضائي، كما تخضع المكالمات التليفونية والمراسلات البريدية للرقابة من قبل اجهزة الامن.

ومن ناحية اخرى استمرت ظاهرة الابعاد تشكل احدى السمات الرئيسية لانتهاكات حقوق الانسان في البحرين،وقد قامت السلطات خلال العام باعادة ابعاد ١١٠ شخصا كانوا قد حاولوا العودة الى بلادهم

وقد اصدرامير البحرين عفوين «شاملين» خلال العام ١٩٩٢ عن بعض المعارضين المبعدين تم الاول في شهري ابريل/ نيسان وشمل ٥٧ معارضا ممن غادروا البلاد واقاموا بالخارج بمناسبة عيد الفطرفي١٩٩٢ ثم عاد واصدر عفوا آخرفي يونيو /حزيران عن ٦٤ معارضا منفيا آخرين بمناسبة عيد الاضحي وذلك بناء على التماسات قدمت من ذويهم. وقد ذكرت المصادرانه رغم ان العفو كان شاملا كما اعلن لكن جاء بشروط واوضاع جعلته محدودا ومقيدا بقائمة لدى الجهات المختصة تدرج فيها من ترى ان تمنحه ترخيصا خاصا بالعودة يكون له حق العودة خلال شهرين من تسلم ذويه التصريح المذكور.اضافة الى شرط تقديم المعني بالترخيص او ذويه استرحاما للامير للنظر في امره. كما فرضت قيودا كثيرة على من عاد من المواطنين الذين شملهم العفو.

وقد رحبت المنظمة بهذه الاجراءات لكنها اعربت عن قلقها ازاء مصير المواطنين البحرانيين الآخرين المبعدين من البلاد. و تشيرالمصادر اللى ان هناك حوالي ٤٠٠ عائلة ممنوعة من العودة للبلاد. وذلك رغم أن الدستور يحظر ابعاد المواطن من البحرين او منعه من العودة اليها (م ١٧ فقرة ج) فضلا عن ان الاتفاقيات الدولية لا تجيز الابعاد القسري للاشخاص باعتباره اهدارا لحقوقهم وتهديدا لسلامتهم.

الحق في المحاكمة العادلة:

يجيزقانون أمن الدولة الصادرفي ٢٢ اكتوبر ١٩٧٤ اعتقال المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد أمن الدولة لمدة تصل الى ثلاث سنوات دونما محاكمة ودون توجيه تهم محددة لهم. كما يجيز تحديد تلك المدة بقرار من وزيرالداخلية. ويحق للمعتقل التظلم من قرار اعتقاله امام المحكمة العليا بعد انقضاء ثلاثة اشهر على تاريخ اعتقاله. وفي حالة رفض التظلم يحق للمعتقل التظلم مجددا بعد انقضاء ستة اشهر وذلك لفترة اقصاها ٣ سنوات.

ووفقا للمادة (١٩٥) من قانون العقوبات تنظر المحكمة العليا في التهم التي تتعلق بأمن الدولة وتعقد تلك المحاكمات علي نحو سري في اغلب الحالات. ولا تجيز حق الاستئناف ضد الأحكام القضائية الصادرة بحق المتهمين كما تحاط اجراءات المحاكمة بالسرية التامة.

وتشير التقارير الى ان الاجراءات المتبعة في محكمة الامن البحرينية لا تتناسب مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولا توجد سلطة تنظر في دستورية الاعتقال، والمحكمة معفية من الالتزام بالضمانات الاجرائية للقانون الجنائي. وكثير من الاحكام تبني فقط علي الاعترافات التي يتم الحصول عليها اثناء فترة الاحتجازالرسمي ويتم الحصول عليها في بعض الاحيان، تحت وطأة التعذيب.

معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين:

تلقت المنظمة عدة تقارير تشير الى سوء معاملة سلطات الأمن للسجناء وغيرهم من المحتجزين. وغير ذلك في العديد من اماكن الاحتجاز المعروفة ومنها سجن جو وسجن المنامة وسجن العدلية وكذا مخافر الشرطة ومراكزالاعتقال الاخرى. وتتلخص الشكاوي ـ وفقا لهذه التقارير ـ في منع السجناء السياسيين من الاستماع للاذاعة وقراءة الصحف وحيازة ادوات كتابية، والحرمان من الزيارات او تقييدها بصورة شديدة، وكذا من نقص مياه الشرب والمرافق الصحية والتغذية.

كما اشارت التقارير التي تلقتها المنظمة الى استمرار تعذيب المعتقلين أثناء فترة الاستجواب وحتي بعد المحاكمة. بهدف الحصول على اعترافات يستند اليها في ادانة المتهمين لدى محاكمتهم او لارغامهم على التعاون مع السلطات او لتحطيم المعنويات. ومن أساليب التعذيب التي جرت الاشارة اليها الضرب، والمنع من الخروج من الزنزانة، والحرمان من الطعام مما يؤدي للتعرض للامراض.

أما عن صورالتعبير من خلال الاعلام فان لوزارة الاعلام سلطة غير محدودة علي الاعلام. والمعروف ان قانون المطبوعات الصادر في ١٩٧٩ قد نص على كفالة حرية الصحافة والطباعة و النشر. غير انه قد حفل بالعديد من الامور التي حظرالنشر فيها وفرض عقوبات صارمة على المخالفين لهذا الحظر. حيث تعرض هذه الافعال مقترفها للسجن فترة لا تقل عن ٦ اشهر اوالسجن لمدة عامين. وفي حالة تكرار المخالفة في غضون ٣ سنوات تصل العقوبة الى الحبس مدة ٥ سنوات. ويلغى تصريح اي صحيفة تلقائيا في حالة صدور حكم علي رئيسها بالمخالفة ٣ مرات. ويمنح القانون رئيس الوزراء صلاحية وقف اي صحيفة لمدة قد تصل الى عامين وتجيز له الغاء تصريحها بالصدور كلية. كما يحق لوزيرالاعلام مراقبة المواد المتضمنة في الصحف والمجلات قبل واثناء الطباعة. ويعاقب بالسجن لمدة تصل الى ١٠ سنوات او بغرامة مالية كل من يتورط في نشر او استيراد مواد اعلامية غير مصرح بها.

وقد اعربت المنظمة عن قلقها ازاء ما تنطوي عليه هذه الاجراءات من قيود على حق المواطنين في التعبير السلمي عن آرائهم وناشدت السيد وزير الاعلام مراجعة هذه الاجراءات لكفالة حرية الصحافة، وتطبيقا لمقتضي المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير.

الحق في المساواة وعدم التمييزامام القانون:

سلطت التقاريرالتي تلقتها المنظمة هذا العام على اوضاع عدة آلاف من البحرينيين الذين يعانون من وضع مماثل لـ«البدون» في الكويت. ويمثل هؤلاء الجيل الثالث ممن ولدوا في البحرين كوافدين، ولا تعترف بهم حكومة البحرين كمواطنين بينما لا يعرفون لانفسهم وطنا غير البحرين.

وقد تلقت المنظمة تقريرا حول اوضاع هذه الاقلية التي يطلق عليها (العجم)، يفيد تعرضها للاضطهاد من قبل الحكومة، وكذا استمرار ممارسة التمييز ضدهم، خاصة فيما يتعلق بسياسة التوظيف في المؤسسات الحكومية. ويوضح التقرير ان ابرز صورالاضطهاد الذي تتعرض له تلك الطائفة هوالاضطهاد القانوني الذي لا يقتصر على حرمانهم من الجنسية بل امتد الى حرمانهم من بطاقة الهوية. وكذا تقيد حريتهم في التنقل والسفر، حيث يتم منحهم ـ في حالات الضرورة القصوي التي يحددها مدير الهجرة والجوازات واحيانا وزيرالداخلية ـ وثيقة سفر موقوتة لمدة عام واحد. وكذلك يستبعد هؤلاء من الانتخاب او التصويت، فضلا عن حرمانهم من الترشيح.

ويضيف التقرير مظاهر اخرى لاظهار ابناء هذه الطائفة حيث لا يسمح لابنائهم باتمام دراستهم في الخارج. اضافة الى عدم تقلدهم الوظائف العامة وكذا عدم امكانية امتلاكهم للاعمال الحرة رسميا.

كما يعانون من بعض مظاهر الاضطهاد الاجتماعي وسوء المعاملة من قبل رجال الشرطة والأمن، الامر الذي ادى الى انسلاخ بعض الابناء عن آبائهم لتلاشي التحقير والاهانة، وقام البعض منهم بتغييراسمه ولقبه بل وكيفية ملبسه، و مازالوا بدون جنسية.

الحق في المشاركة في ادارة الشئون العامة:

بعد فترة طويلة من الترقب في اوساط الرأي العام البحريني لترصد وعود السلطات باجراء اصلاح سياسي، وبعد الوعود التي اطلقها المسئولون السياسيون في اجهزة الاعلام الداخلي والخارجي

عن نواياهم، اصدر امير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امرا اميريا في ٢٠ ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩٢ يقضي بانشاء مجلس شورى بالتعيين يضم ٣٠ عضوا. ويحدد صلاحيات المجلس بابداء المشورة في مشاريع القوانين التي يتقدم بها مجلس الوزراء قبل المصادقة عليها، وفي السياسة العامة التي يعرضها عليه مجلس الوزراء.

وقد قوبلت هذه الخطوة بردود فعل قوية تعبر عن قصورها عن كفالة حق المشاركة والاستجابة لتطلعات الرأي العام البحريني اوالتوافق مع اتجاه الحركة الاصلاحية وفق النموذج الكويتي الذي يشكل محورا للجذب والتعاطف لدى المواطنين البحارنة.

ومن بين ما تلقته المنظمةالعربية لحقوق الانسان في هذا الصدد مذكرة وقعها مئات من المواطنين البحرانيين بعضهم اساتذة جامعة ونواب سابقون في المجلس الوطني المنحل وعلماء دين وخطباء مساجد ومدرسون ومهنيون ورجال اعمال وموظفون وتجار وعمال. وهي رسالة موجهة الى اميرالبلاد تتضمن رأيهم ومطالبهم. وقد قام وفد مشكل من الموقعين على المذكرة ويضم خمسة اعضاء برفع العريضة الى امير البلاد في ٩٢/١١/١٥.

ومن خلال المذكرات المذكورة ومضمون ما ورد للمنظمة من تقارير فقد اعتبرت هذه الخطوة مجرد التقاء مع وجهة نظر المعارضة في الاعتراف بالخطا وضرورة تصحيحه من خلال الاصلاح. وانه ليس هناك ما يمنع من تاسيس مجلس استشاري معين، يعين البلاد بالرأي كتعزيز للسلطةالتفيذية، ولكن مثل هذا المجلس لا يمت بصلة للمجلس الوطني ولا يعد جزءا من السلطة التشريعية لانه ليس له صلاحية المجلس الوطني في تشريع القوانين واقرار ميزانية الدولة، والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية، و انه لا يوجد تعارض بين المجلس الوطني كمجلس تشريعي دستوري وبين المجلس الاستشاري المعين لتوسيع دائرة استشارات الحكومة. وفي حدود ذلك يمكن قبول تشكيل المجلس الاستشاري كخطوة ايجابية. اما اذا كان المجلس هو غاية الاصلاح المزمع ويقصد احلاله محل المجلس الوطني فانه يكون اخلالا بالدستور الذي يقرر في مادته الاولى بان «الحكم في البحرين ديمقراطي، السيادة فيه للشعب مصدر السلطات جميعا وان للمواطنين حق المشاركة في الشئون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بدءا بحق الانتخاب». كما ينص في مادته ٣٢ على ان «يقوم نظام الحكم على اساس فصل السلطات التشريعية و التنفيذية والقضائية، مع تعاونها وفقا لاحكام الدستور ولايحق لاي من السلطات التنازل لغيرها عن كل او بعض اختصاصها المنصوص عليها في الدستور (فقرة أ) وان السلطة التشريعية يتولاها الامير والمجلس الوطني وفقا للدستور (فقرة ب)». وبناء على ذلك فقد تجددت الدعوة لامير البلاد بتفعيل المادة ٦٥ من الدستور. وهي وان كانت تتيح له صلاحية حل المجلس الوطني الا انها تؤكد على اعادة انتخاب المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز شهرين من تاريخ الحل والا استرد المجلس كامل سلطته الدستورية تلقائيا ويجتمع فورا كان الحل لم يكن، ويستمر في اعماله الى ان ينتخب المجلس الجديد. كما ان المادة ١٠٨ من الدستور تقرر عدم جواز تعطيل اي حكم من احكامه الا اثناء قيام الاحكام العرفية ولم يكن حل المجلس اثناء هذه الحالة.

في ضوء ذلك فان تشكيل المجلس الاستشاري يعتبرخطوة قاصرة عن تحقيق نمط المشاركة الشعبية المطلوب كمدخل للاستقرار والتحديث بل خطوة تراجعية عن سابق تجربة البحرين في المجال البرلماني (من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) وتجاهل لحقوق المواطنين السياسية الثابتة في المواثيق الدولية والدستور الوطني. ويظل الاطارالسياسي في البحرين يفتقد ركنيه الاساسيين: تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية.

نظرة حول «صوت البحرين» ورسالتها

يقترب عمر نشرة «صوت البحرين» من اكمال السنة الحادية عشرة. وقد شكلت النشرة منبرا شهريا متواصل العطاء. منذ بداية صدورها في فبراير ١٩٨٣، تلك الفترة الحرجة التي اتسمت بالهجمات الشرسة والقمع السياسي الذي وصل الى درجة التعذيب حتى الموت، كما حصل للشهداء جميل العلي وكريم الحبشي والشيخ جمال العصفور، ومحمد حسن مدن.

وكان هدف النشرة كما حددته افتتاحية العدد الاول عندما تحدثت عن «تلك الزاوية الصغيرةالتي يبرز فيها شعب صغير يحمل الاما كبيرة وهموما واسعة، ولكنه في الوقت نفسه يحمل ايمانا عميقا وعزما راسخا وتصميما ثابتا.. هناك حيث تحارب الكلمة وتكمم الافواه وتداس الكرامة، يعيش شعبنا المستضعف في ظلال الاجواء الخانقة والاستبداد القبلي لايعرف عن معاناته الا الله والجلادون. على ضوء هذه الصفحات تود حركة احرار البحرين الاسلامية ان تطلع العالم على ما يجري هناك بكل موضوعية ودقة، املة ان تؤدي بذلك امانتها الاسلامية والوطنية، راجية قراءها الكرام ايصال الكلمة الحرة الى احرارالعالم من اجل ايقاف انتهاك حقوق الانسان في هذا البلد الآمن». هكذا حددت افتتاحية العدد الاول ميثاق النشرة تحت شعار«من اجل ايقاف الظلم» متخذين من وحي الاية الكريمة تلك المعاني السامية «فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون».

لقد كانت حركة احرار البحرين تغطي الاحداث بوساطة المنشورات والبيانات المتفرقة تواكب ما يستجد على الساحة كما كان الحال عندما استشهد الشيخ جمال العصفور وعندما اعتقلت مجموعة الـ ٧٣ عام ١٩٨١. الا ان تواترالاحداث وفقدان الساحة لنشرة تغطي الاحداث السياسية والامنية بصورة موضوعية دفع بنشرة «صوت البحرين» للظهور بصورة شهرية. اما اسم النشرة فقد كان الخيار الافضل بين عدد من الخيارات. لان النشرة هدفها ليس النطق بلسان حزب معين اوالدعوة لفئة معينة ضد فئة اخرى، بل ان الهدف هو ابراز صورة اخرى لما هو مطروح في الاعلام الرسمي وابراز صوت البحرين الشعبي في مقابل الصوت الحكومي بالاضافة الى ذلك فان جريدة «صوت البحرين»، التي صدرت في الخمسينات كانت مثالا رائدا ومتقدما للصحافة الحرة مما اضطر السلطة لغلقها بعد فترة وجيزة من صدورها. وقد ركزت النشرة منذ صدورها على محاور رئيسية يمكن استقرازها من خلال تتبع المقالات والتغطيات المتتالية.

تؤكد النشرة على ان مظاهر الاستعمار مستشرية في البحرين بالرغم من اعلان الاستقلال العام ١٩٧١ . ومن اجل ذلك تم نشر التحقيقات التي توضح التمييز ضد المواطنين لصالح الامريكيين والبريطانيين وغيرهم في الاعمال ومستوى المعيشة، وتربط هذا الموضوع بطبيعة الحكم المطلق. وهكذا يمكن للقارىء الربط بين مقال من مظاهر الاستعمار في العدد الاول مع الحلقتين حول «آل خليفة والحكم المطلق» في العددين الثاني والثالث. ويرتبط بهذا المحور العديد من القضايا كالفساد الاداري والخلقي والقواعد الاجنبية وخبراء الامن الاجانب والعمال الاجانب. وثمة محور آخر تركز عليه النشرة هو موضوع مجلس التعاون الخليجي لابرازحقيقته كحلف امني لمواجهة التطلعات الشعبية من خلال التعاون والتنسيق بين الاجهزة الاجنبية في الدول الخليجية والتحالف العسكري مع الولايات المتحدة والدول الغربية.

وتركز النشرة في جانب آخر على موضوع التغريب الثقافي وتشويه التراث الاصيل وابرازمعالم ثقافية وتراثية لا تمت لشعب البحرين بصلة.

عملت النشرة على ابراز وجه موحد للمعارضة والتزمت الامانة في نشر التحليلات السياسية لحركة المعارضة منذ مطلع القرن دون تحيز. وهذا ينبع من ايمان حركة احرار البحرين بالمعارضة الوطنية بمختلف توجهاتها مع التاكيد على اسلامية القاعدة الشعبية ماضيا وحاضرا. والنظرة هنا ليست نظرة ايديولوجية جامدة بل نظرة واقعية لطبيعة مجتمع البحرين ودور الدين في التحركات الشعبية.

استعرضت النشرة سلوك النظام الحاكم بصورة موضوعية عن طريق الخواطرالتي تنشر على الصفحة الاخيرة وواضبت على نشر الجديد من الشعر الحركي وبسبب ما يتعرض له تاريخ البحرين من تشويه منظم، ركزت النشرة على نشرالمقالات التفصيلية حول تاريخ البحرين ورجالات الماضي والحاضر.

وبطبيعة الحال كانت مسلسلات انتهاكات حقوق الانسان من اولويات ما يتم نشره بصورة شهرية. اذ لم يمر شهر واحد دون حدوث انتهاكات صارخة للاعراف والمواثيق الدولية ودستور البلاد.

تحدث العدد الخامس الصادر في يونيو ١٩٨٣ عن الحياة البرلمانية وتساءلت الافتتاحية عن السبب في واد البرلمان واصدار قانون امن الدولة. وكان الهم البرلماني والعمل بالدستور من المواضيع الرئيسية التي تم التركيز عليها منذ السنة الاولى من صدور النشرة.

اما على الصعيد الاستراتيجي فقد غطت النشرة الاحداث ونشرت التعليقات حول التحالفات الاقليمية والدولية برغم حساسية الموضوع لتعلقه بالسياسات البعيدة المدى التي تحكم مسار الاحداث الآتية. فاهمية النفط كمصدر اساسي للطاقة بالنسبة للغرب هواهم سبب لحصول الانظمة الخليجية المتخلفة علي الدعم الامريكي والغربي. وقد اكدت النشرة في تحليلاتها ان هذ الحجج غير واقعية وان الاستمرار في دعم انظمة دكتاتورية من شانه ان يهدد تلك المصالح الدولية اكثر من اي وضع آخر.

لقد وفرت «صوت البحرين» للقارىء والباحث والمراقب السياسي فرصة متابعة ما يجري في البحرين والخليج بصورة مترابطة وموضوعية، وبما ان النشرة لها هدف تسجيل الاحداث للباحثين في التاريخ فقد اصبح بالامكان تصفح اعداد النشرة على مدى شهورالاعوام الاحد عشر الماضية واستقراء تاريخ الثمانينات وربطه بالماضي وبفترة التسعينات. وكامثلة للمواضيع التي تمت معالجتها ندرج العناوين التالية وتاريخ صدورها. ونقتصر على الاعداد الاربعة والعشرين الاولى:

العدد الاول فبراير ١٩٨٣: من اجل ايقاف الظلم، اضواء على مجلس التعاون الخليجي، من مظاهر الاستعمار.

العدد الثاني (مارس ١٩٨٣): اوقفوا اهانة الانسان، هموم التوظيف في البحرين، آل خليفة والحكم المطلق(١)

العدد الثالث (ابريل ١٩٨٣): آل خليفة والحكم المطلق (٢) ، الصحافة في البحرين، الفساد الخلقي سمة مميزة لآل خليفة.

العدد الرابع (مايو ١٩٨٣): لما تبثون الخوف في الآمنين، انتفاضة ١٩٥٦ الجماهيرية، القواعد الاجنبية، نظرة في اقتصاد البحرين.

العدد الخامس (يونيو ١٩٨٣): الحياة البرلمانية لماذا قتلوها؟، العمالة الاجنبية في البحرين (١)، اللجان العمالية والوضع العمالي في البحرين (١)

العدد السادس (يوليو ١٩٨٣): الوضع العمالي واللجان العمالية في البحرين (٢) مشاريع الدفاع عن الانظمة، العمالة الاجنبية في البحرين (٢)، حول السياسة السكانية.

العدد السابع (اغسطس ١٩٨٣): افساد الشعب خيانة كبرى، الحقيقة وراء انتشار المخدرات (١) سرقات آل خليفة لا تنقطع

العدد الثامن (سبتمبر ١٩٨٣): الحقيقة وراء انتشار المخدرات (٢) كشف الجريمة مسؤولية اسلامية.

العدد التاسع (اكتوبر ٨٣): المخدرات وصمة عار في جبين السلطان

العدد العاشر (نوفمبر ٨٣): مناورات درع الجزيرة جزء من مخطط الامريكي، الحركة الاسلامية ومجلس التعاون الخليجي.

العدد الحادي عشر(ديسمبر ٨٣): التواجد الامريكي يحظى بدعم الانظمة الخليجية، عامان على مأساة اعتقال الـ ٧٣، السلطة تدعم التبشير المسيحي

العدد ١٢ (يناير ٨٤): مائتا عام من الفساد والافساد، الاضرابات العمالية في الثلاثينات، مسخ الحقائق في تاريخ البحرين.

العدد ١٣ (فبراير ٨٤): العتوب في ٢٠٠ عام،

التتمة على ص ٧

واستمر القمع في العام ١٩٩٣

كسائر الشعوب التي عاشت او تعيش تحت رحمة حكم بوليسي قمعي، نراجع حصاد العام ١٩٩٣ نسبيا، و الحصاد هنا، اعتقال وتعذيب ونفي وتشريد، فهذه هي سياسة ال خليفة منذ ان تدنست ارضنا الطاهرة بفزوهم الغاشم قبل اكثرمن قرنين من الزمن. فمهما قيل عن ان العالم قد تبدل او تغير او ان الانسان بات محترما وحقوقه مصانة في اكثر من بقعة فان الحكم القبلي والمنهج العشائري لا يتغير، بل يزداد عنجهية وتخلفا، وما عليك من عمليات الترقيع هنا وهناك، فما هي الا ممارسات للاستهلاك العالمي، اما شعبنا في الداخل فموقفه واضح من كل مناورات ال خليفة وعملائهم البعض يتحدث عن انفراج اواحيانا تساهل في معاملة النظام لاهل البحرين ولكن الحقائق تكذب كل ما يحاول ال خليفة ايهام الناس به. فعمليات القمع لم تتوقف والاعتقالات ما زالت قائمة على قدم وساق، وسياسة النفي والابعاد ضد ابناء الشعب ما برحت تتكرر نهارا جهارا!؟ الذعر والقلق والخوف الذي يعيشه ال خليفة له ما يبرره. فهم يعرفون انهم مكروهون منبوذون من قبل الشعب، ونحن نطمئنهم انهم لن يهناوا بما هم فيه حتى يقروا ويعترفوا بحقوق شعب البحرين في ان يعيش بكرامة واحترام في بلده. فكل جيل يأتي يزداد حنقه وغضبه ونقمته على هذه القبيلة. اما شبابنا المعطاء فقد استعد وتأهب للتضحية وطريق ذات الشوكة، الكثير الكثير منهم قد كرهوا موتة الفراش على ذل، وخير دليل على ما نقول هو موقف الشعب المتماسك والمتراص في كل مناسبة يمكن استغلالها لاظهار كراهيته لنظام ال خليفة وازلامه. وحالات التشنج التي يمر بها النظام من حين الى حين وازدياد حالات الاعتقال التعسفي هي اكبر برهان يشهد على تخبط ال خليفة وازدياد ذعرهم من الشعب المستضعف. ولا عجب انهم يحسبون كل صيحة عليهم، فطوال العام ٩٣ لم تتوقف الملاحقات والاعتقالات بل استمرت وكان منها ما يلي:

* في شهر يناير استدعي الشيخ عبد الحسين العكري، احد رجال الدين الذين عادوا لتوهم من قم المقدسة. وفي ١٦ من الشهر نفسه استدعي احد الشباب البالغ من العمر ١٧ عاما واسمه السيد ياسر السيد علوي من قرية سار، كما تم استدعاء الشيخ علي جاسم الجمري للمرة الثانية، والامر المعروف ان الشيخ علي الجمري هو احد الموقعين على العريضة التي قدمت للامير مطالبة باعادة المجلس الوطني. كما اعتقلت المخابرات الشاب رائد الخواجة وهددته بالانتقام منه اذا لم ينضم لجهازالمخابرات، واعتقلت شابا اخر من النعيم اسمه علي يحي وتعرض لنفس التهديد. واعتقل ايضا مكي محمد علي من دار كليب، واعتقل حسن التتان في ٢٥ من الشهر وعرض عليه التعاون مع المخابرات، وقد رفض الجميع تهديد المخابرات أوالتعاون معهم. من جانب اخر اعتقل اثنان من المواطنين بعد عودتهم من الخارج في نهاية شهر ديسمبر ٩٢م هما مهدي عبيدات وعائلته وهشام جمعة، وتم ابعاد الاول مع اهله الى الكويت بينما ابعد الآخر الى دبي.

* في شهر فبراير استدعت المخابرات اثنين من طلاب العلوم الدينية الشيخ حمزة علي جاسم والشيخ باقر الحواج اللذين عادا لتوهما من قم المقدسة. ومن الذين تم استدعاؤهم ايضا الصحافي عبد الله عبد الرسول سيف العامل في مجلة «المواقف» الاسبوعية والسيد هادي الموسوي والشيخ منصور حمادة. وقد تم استدعاء الشيخ محمد الخرسي، واستدعت المخابرات الشيخ علي سلمان والشيخ علي الجمري.

* في شهر مارس اعتقل مهدي السعيد لعدة ايام وافرج عنه يوم ١٣ من الشهر نفسه. في يوم ١٨ من الشهر استدعي محمد الرياش. كما اعتقل المواطن محمد جواد كاظم الدمستاني بعد رجوعه من ايران وبقي محتجزا في المطار لمدة يومين ثم ابعد الى عمان. كما تم سحب جواز سفر المحامي احمد الشملان بعد ان شارك في ندوة الديمقراطية التي اقيمت في الشارقة. وقد استمرت المخابرات في استدعاء الشيخ علي الجمري (من السنابس).

وفي اليوم الثامن من الشهر وبعد الانتهاء من حفل ديني أقيم في مسجد (مؤمن) بالمنامة اعتقلت المخابرات في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل كلا من سامي ابو حمد، زهير محمد جواد العلقم، حسن بركات، عادل السقاي، ثامر سيف، ماجد العرادي، منصورالعالي، محمد. عبد النبي وجعفر صباح، بقي بعضهم معتقلا مدة ثلاثة ايام وتعرضوا للاهانة النفسية والضرب.

وفي يوم ٢١ من الشهر استدعي الشيخ محمد علي العكري الى وزارة الداخلية وتم التحقيق معه حول نشاطاته واسباب توقيعه العريضة المطالبة بعودة الدستور. كما استدعي المواطن عبد الهادي المخوضر في يوم ٢٤ من الشهر وحقق معه حول علاقاته بالشيخ عيسى قاسم والشيخ عبد الامير الجمري، كما عرض عليه الانضمام للمخابرات ولكنه رفض رغم تعرضه للتهديد والاهانة.

* في ١١ ابريل اعتقلت الشرطة مجموعة من الشباب وهم يمشون في الشارع، وهم حسين التتان، حسن منصور، حسين علي المهنا، محمد عبد الجليل وجابر الشعلة، وفي اليوم التالي توجهت المخابرات لمنزل حسين التتان واجرت تفتيش دقيقا للغرف والمحتويات، والمعروف ان حسين التتان كان ضمن عدد من الشباب الذين اعتقلوا لعدة سنوات في السابق. افرج عن المجموعة بعد اربعة ايام.

وفي الشهر نفسه استمرت المخابرات في عمليات الاعتقال والتحقيق الروتيني مع عدد من الشباب منهم: مهدي حسن سهوان، محمد حسن سهوان، صادق علي الموسوي، مهدي مكي طريف، رضي القفاص، علي حسن، عبدالشهيد الثور، عبد علي الشجرة، الشيخ وحيد الميناوي وغيرهم. كما استدعي عقيل راشد وسلمان يوسف (من قرية الدراز) وحقق معهما حول نشاطاتهما وعلاقتهما في القرية. من قرية الشاخورة استدعي محمد الماضي الى القلعة وتعرض للاستجواب حول نشاطه الديني في القرية ومحتوى خطبه ومجالسه الحسينية واطلق سراحه في اليوم نفسه بعد ان طلب منه عدم الخوض في القضايا السياسية. كما اعتقل ثلاثة شباب وهم مهدي السعيد وحسين بن شعر وحسن احمد وافرج عنهم بعد استجوابهم مدة يوم واحد. وفي احدى الليالي من الشهر نفسه كان فؤاد حسن الصايغ و عباس احمد درويش (من قرية ابو صيبع) في سيارتهما حينما اوقفتهما احدى الدوريات وهددتهما بالاعتقال، حينها طلب الشابان من الدورية اثبات هوية فابرز المباحث مسدساتهم واقتادوا الشابين الى احد مراكزالشرطة حيث تعرض الشابان للاهانة قبل ان يطلق سراحهما بعد عدة ساعات. وفي يوم ٣٠ ابريل اقدمت سلطات ال خليفة على ابعاد المواطن السيد هاشم الموسوي وذلك بعد ان قضى فترة سجنه المقررة وهي خمس سنوات. وكان السيد هاشم الموسوي قد تعرض للاعتقال عدة مرات سابقا، وقد اصدرت منظمة العفو الدولية في ٤ مايو بيانا طالبت فيه سلطات ال خليفة بالسماح للسيد الموسوي بالرجوع الى وطنه.

* وخلال شهر مايواستدعت المخابرات كلا من حسن علي منصور البصري وعبد الحسن علي احمد ومحمد سلمان احمد ومحمد علي حميد (من قرية مقابا). جعفرالجصاص و السيد هاشم الحلاي (من جدحفص)، ومن الدراز استدعي محمد جعفر وسلمان يوسف و الشيخ حسين الاكرف، ومن المنامة استدعي السيد احمد السيد نعمة وجميل العكيسة وقد تعرض الجميع كالعادة للاهانة و التهديد. كما استدعي في الاسبوع الثالث من الشهر نفسه حبيب خليل ابراهيم (من جدحفص)، كما استدعى الشيخ محمد خوجسته في يومي ٢٩ و ٣٠ من الشهر بعد عودته من زيارة الى ايران.

* في ١٩ يونيواستدعي الشيخ حسن المحروس وحقق معه حول علاقاته بالشيخ عيسى قاسم. في تطور نوعي لعمل المعارضة الشعبية، تم توزيع نسخ كثيرة من دستور دولة البحرين في مسجد الخواجة بالعاصمة المنامة، وفي بعض الحسينيات وذلك في ليلة (العاشر من محرم) وقد استقبل المواطنون نسخ الدستور بشغف لقراءتها وفهم بنوده بعد ان تكررة المطالبة بتطبيقه كمقدمة لحل الازمة السياسية القائمة في البلاد.

* ولكن في الخامس من شهر يوليو استدعت سلطات الامن صاحب المطبعة التي طبعت نسخ الدستور وتم التحقيق مع موظفيها للتعرف على الجهة التي قامت بطبعه. كما استدعي اصحاب مكتبة الريف التي باعت نسخا الدستور، وقد اعتقل على اثر ذلك لمدة ثلاثة ايام المواطنون مجيد ميلاد وناصر علي ناصر والشيخ عبد الهادي. كما استدعي في الشهر نفسه الشيخ محمد جواد الشهابي (من قرية الدراز)، واعتقل الشيخ عبد النبي مجيد النشابة بعد رجوعه من ايران حيث يدرس وقد حقق معه حول علاقته بالشيخ عيسى قاسم. واستدعي ايضا المواطن جميل الرياش وحقق معه ثم افرج عنه.

* في اليوم العاشر والحادي عشر من شهر اغسطس استدعي الاخوان جعفرومهدي سهوان (من السنابس) الى مركز المباحث بالقلعة، وقد تعددت الاستدعاءات لهذين الشابين خلال العام المنصرم وكانا قد سجنا اكثر من مرة في السابق. وقد تعرضا للتعذيب بسبب مشاركتهما في مسيرة شعبية دينية بعد ان رددوا هتافات معادية لصدام حسين و «اسرائيل»، وقد وجهت الى الشابين تهديدات بتسليمهما الى السعودية لانهما تكلماعن الستة عشر شابا الكويتيين الذين اعدمتهم السعودية. كما استدعت السلطات بعض اعضاء ادارة ماتم بن خميس بالسنابس وهم سعيد حبيب ومحسن ميرزا العرادي وحسن احمد عبدالله و السيد ناصر السيد هاشم العلوي وعبد الشهيد علي الثور. وقد استمرت سياسة الحكومة فيما يتعلق بسحب جوازات سفرالمواطنين، حيث سحبت جوازات سفر الشيخ احمد الدمستاني، الشيخ علي جاسم الجمري، الشيخ محمد جواد الشهابي، السيد حيدر الستري، الشيخ عبد الامير الجمري، جعفر سهوان ومهدي سهوان.وفي يوم ١٦ اغسطس اعتقلت المباحث الشابين محمد سلمان وفاضل ابراهيم حسن حيث كانا يقومان بتصوير مسيرة تابينية اقيمت على اثر وفاة المرجع الديني الكبير السيد عبد الاعلى السبزواري. وفي يوم ١١ اغسطس اعتقلت الشرطة علي جاسم الثور وعبد النبي احمد الطبال (من السنابس) لمدة ثلاثة ايام، وفي اليوم الخامس عشر استدعت الشرطة مجموعة اخرى من اعضاء ادارة ماتم بن خميس بالسنابس وهم علي سلمان رضي، ياسر مكي العصفور، حبيب حيدر، علي عباس وعلي العوينائي.

في يوم ٢٥ داهمت المخابرات منزل الشيخ محمد حسن خوجسته وقامت بتفتيش المنزل، كما استدعت في اليوم نفسه الشيخ علي حسن الطويل (جد حفص) واطلق بعد سحب جواز سفره. وفي يوم ٢٨ استدعي السيد ضياء الموسوي للتحقيق واطلق في نفس اليوم بعد ان سحب جوازسفره.

في يوم ٢١ من الشهر اقدمت سلطات ال خليفة على اغلاق ماتم القصاب واعتقلت احد اداريي الماتم وهو السيد علوي العلوي (ابو غايب).

* وفي يوم ١٢ اكتوبر اعتقل مهدي السعيد لمدة بضعة ايام، وفي الليلة التالية اعتقل زهير اسماعيل بدر، كما اعتقل علي الجلاوي لعدة ايام.

في يوم ١١ من الشهر استدعي للتحقيق كل من جميل علي سلمان وجعفر صليل، وكذلك جميل العكيفة، عباس كلزمان وسيد احمد سيد نعمة.

وفي يوم ٢٦ من الشهر استدعي الحاج حسن الساعاتي الى مبنى الاوقاف الجعفرية واجتمع معه مجموعة من القائمين على مجلس الادارة يرأسهم صادق البحارنة، وقد هددوه بالسجن واعتبروه مسؤولا عن الاحتفالات التي تقام في مسجد مؤمن بالعاصمة.

* في يوم ٣ نوفمبر استدعي للتحقيق علي عمران وفي يوم ١٥ من الشهر استدعي للتحقيق محمد احمد المحروس.

بين شورى الانتخاب وبدعة التعيين في حوار الامير

اول ما استوقفني كمواطن بحراني وانا اقرأ المقابلتين اللتين اجراهما رئيس تحرير مجلة «الحوادث» ملحم كرم مع الامير الشيخ عيسى ووزيرالخارجية محمد بن مبارك ان الرسميين عندنا ليس عندهم ما يملأون به أوقاتهم. يقول ملحم كرم انه استقبل من قبل الامير في مبنى الحكومة بالمنامة بحضور رئيس الوزراء الشيخ خليفة ووزيرالخارجية الشيخ محمد بن مبارك ووزيرالداخلية الشيخ محمد بن خليفة ووزيرالمواصلات الشيخ علي بن خليفة ووزيرالاعلام طارق المؤيد. لكن ذلك يهون اذا عرفنا ما دارفي هاتين المقابلتين وما قاله وزير الاعلام، وهواحدالحاضرين، عن ما اسمه بالنظام العالمي الجديد، لما في ذلك كله من تشويه للحقائق. وللانصاف فان مقابلة وزير الخارجية كانت وجها لوجه اما اجابات الامير فقد كتبها احد مستشاريه الا ان الاهم من ذلك كله ان ما جاء فيها هو قلب للحقائق. الامير يدعي في اجابته حول تقييمه لاعمال مجلس الشورى ان الحوار الذي دار فيه كان جديا وديمقراطيا. ولكن من اين تاتي هذه الجدية؟

يعرف اهل البحرين، وكذلك اهل الخليج، ان المجلس الذي يتحدث عنه الامير لا يختلف كثيرا عن المجالس التي يعقدها هو كل يوم الا في الاسم. وان هذا المجلس الصوري جاء ليحل محل مجلس انتخبه اهل البحرين ليمثلهم ويحافظ على حقوقهم. واذا كان يحق للمجلس الوطني محاسبة الحكومة على كل ما تقوم به فان ما يسمى بمجلس الشورى (والشورى ابعد ما تكون عنه) هو ليس كذلك. والفرق شاسع بين من يكتسب شرعيته من الشعب مباشرة عندما انتخبه في المجلس الوطني ومن لايستطيع سوى التفكير ان الذي عينه هو صاحب الفضل عليه. ومع ذلك فان آل خليفة اخذوا كل الاحتياطات عندما وضعوا النظام الداخلي لهذا المجلس. فالمجلس الذي يجتمع مرة واحدة في الاسبوع وعطلته تمتد لنصف عام لا يحق له سوى الاقتراح وللامير ان ياخذ بهذه الاقتراحات او يرفضها. واذا كان هذا ما يفهمه الامير من الديمقراطية فتعسا لهذه الديمقراطية.

ولعل من يحاول ان يتمسك بهذا الفهم لا يستغرب منه ان يشيد بتجربة السعودية التي هي اقرب الى القرون الوسطى منها الى القرن الواحد والعشرين. ولا يفوتنا ان نذكر هنا ان اعواما كثيرة مضت على الوعود التي اطلقها آل سعود لانشاء مجلس الشورى. والمضحك ان هذا المجلس الذي عين رئيسه قبل تعيين اعضائه لم يعقد جلساته بعد. والاكيد ان مجلس السعودية لن يكون مختلفا عن مجلس آل خليفة، فكلاهما في الهوى سواء.

اما مقابلة محمد بن مبارك فكانت اجاباتها في اسئلتها. والغريب في هذه المقابلة انها كانت مقابلة بهدف المقابلة لا اكثر من ذلك. فلا الاسئلة كانت هادفة ولا الاجابات كانت تحاول الرد على هذه الاسئلة. كيف تحدد النظام الدولي الجديد بكلمة؟ بان التكتلات الاقليمية سوف يكون لها تاثير اكبرفي المستقبل. هذا هوالجواب، ولكن ماذا عن مجلس التعاون الخليجي الذي اهدرالاموال والاوقات دون ان يستطيع انجاز ولو شيء واحد بسيط طوال السنوت الاثني عشرة الماضية؟ الديمقراطية هي ان تكون الشعوب الخليجية قادرة على محاسبة العوائل البدوية الحاكمة التي لا هم لها سوء تبذير الاموال دون حسيب او رقيب. وهذه المحاسبة لن تتم الا اذا استطاعت الشعوب الخليجية ان تختار من يمثلها في برلمانات منتخبة على غرار ما هو موجود الآن في الكويت.

السؤال الوحيد الذي طرحه ملحم كرم على وزير الخارجية، ولكن على استحياء، يتعلق بلجنة العفوالدولية ولجنة حقوق الانسان، وهل لها مآخذ على البحرين ام ان ما يروج هو مغاير للحقيقة؟ ولكن الجواب، وكما هو متوقع، جاء عاما وغامضا وادعى الوزير «نحن نعمل على تطوير حقوق الانسان في البحرين». ولكن واقع الحال هوغير ذلك. فلا يمضي يوم الا فيه اعتقالات او استجوابات للشباب من اهل البلاد. وبالرغم من التغيرات التي عمت العالم على مستوى حقوق الانسان فانها لم تجد صدى لها في البحرين. وما يتباهى به الخليفة هوالتضييق على المواطنين ظنا منهم ان ذلك يحفظ لهم عروشهم. ونذكر هنا مثالا ان ادارة الهجرة والجوازات اصدرت مؤخرا اول جواز سفر يقرأ ويطبع بواسطة الحاسب الآلي. ويتباهى الخليفة انهم اول دولة خليجية تستخدم هذا النوع من جوازات السفر.

ولكي تتضح الصورة اكثر فاننا نورد ما قاله (بوق النظام) وزيرالاعلام طارق المؤيد. وتزيرالحقائق ونشويهها هي مهمة هذا الرجل. ففي محاضرة القاها في جامعة البحرين ادلى الوزير بدلوه حول النظام العالمي الجديد والنظام الاعلامي الجديد. حول الاول يقول: لا احد يعرف بالتحديد ماهية النظام الاعلامي الجديد. وحول الثاني:اذا قلنا ان النظام العالمي الجديد بدأ بسقوط جدار برلين فان النظام الاعلامي الجديد بدأ مع حركة التمرد الطلابي في الصين.

وربما اهم ما قاله في هذا الصدد: «ان الذي يمسك بالاذاعة في العالم الثالث يسيطر على النظام وهذا غير موجود في الغرب». ودعا الى «تفكير حديث في الاعلام لان النظام العالمي الجديد لن يقبل بالجمود خصوصا وان التقاط التلفزيون في الماضي كان محدودا جدا اما اليوم فان الاوضاع تغيرت كثيرا» وحذر من «وقوع مصيبة اذا فقدت حرية مخاطبة الناس وحرية التفكير». و قال ايضا: «ان منطقتنا في حاجة الى طبقة من المفكرين تساهم في اتخاذ القرار». وفي حديثه عن القنوات التلفزيونية التي تستقبلها البحرين قال: «علينا ان لا نخاف من الرأي الآخر لان المجتمع الناجح يختارما يريد».

ولا نجد انفسنا على اختلاف كبير مع الوزير في اكثر ما قاله. لان ازمتنا في البحرين وفي الخليج ايضا، ان الحكومة تحتكر جميع وسائل الاعلام من اذاعة وتلفزيون وصحافة. فهي لا تسمح لاحد ايا كان ان يصدر مطبوعة مهما كان محتواها الا ان يكون ذلك موافقا تماما لما ترتضيه. اليس هذا جمودا؟ واذا كان الانفتاح على الخارج ضروريا، اليس الانفتاح على الداخل اهم منه على الخارج؟ ونحن نتفق مع الوزيرايضا حول وقوع مصيبة اذا فقدت حرية مخاطبة الناس وحرية التفكير، ولكن ماذا عمل هو كوزيرللاعلام من اجل اطلاق حرية التفكير وحرية مخاطبة الناس. واذا كان الرأي الآخر القادم من الخارج لا يخيف الوزيرفلا بد ان يكون اكثر استئناسا بالرأي الذي يثيره المواطنون.

ونحن على يقين انه لو كان هناك قدر معقول من حرية الرأي لما وصلت بلادنا، ومنطقتنا الخليجية، الى ما هي فيه الآن من تخلف وعدم استقرر. ولوكان الحاضرون لهذه المحاضرة يأمنون على ارواحهم لما ترددوا في مناقشة الوزراء مناقشة صريحة حول كل ما اثار من افكار.

ان ما نتمناه هوان تكون هذه الافكار جادة وليست للاستهلاك الذي يقتضيه اطلاق بعض الافكار بين الحين والآخر دون ان تجد طريقها الى التطبيق. ان العالم يتغير، وهو ما يقر به طارق المؤيد ايضا، وان التغيير في المنطقة قادم لا محالة. ولكن السؤال: هل يسعى القائمون على راس السلطة الى هذا التغيير ام انهم يعملون ضده. الواقع يدل، ومع الاسف الشديد، على معارضة هؤلاء لكل مساعي التغيير السلمي والذي يحمل معه خير واستقرار البحرين ومنطقة الخليج. وما جاء في مقابلتي الامير ووزير خارجيته هواكبر دليل على ذلك.

«منطقتنا في حاجة الى طبقة من المفكرين تساهم في اتخاذ القرار». نحن لا نختلف مع طارق المؤيد في ذلك، كما لا يختلف معه اي مواطن بحراني شريف. ولكن من يختار هؤلاء المفكرين؟ اذا كانوا معينين ، كماهو الحال في مجلس الشورى، فانهم سيكونون مسلوبي الارادة وغير قادرين على اتخاذ القرار، اللهم الا القرار الذي يريده الخليفة. وعندئذ لا حاجة الى هذه الجماعة اوالطبقة التي يتحدث عنها الوزير. ونعود لنقول ان لا بديل عن الانتخاب اسلوبا لادارة مرافق البلاد وهو نفس المبدأ المطلوب لاعادة احياء المجلس الوطني المنتخب.

الخريج سلمان ينال الماجستير

لم تمض فترة طيلة بعد ان اهتزت الصحف وعجت برقيات التهنئة من اصحاب السمو شيوخ آل خليفة لنيل سلمان بن حمد ابن ولي العهد درجة البكالوريوس من امريكا حتى فوجيء ابناء الشعب بضجة ثانية في الصحف و انهيال للبرقيات من كل حدب وصوب للعائلة الحاكمة. السبب ان «سموالشيخ سلمان ينال الماجستير من جامعة كامبرج في العلاقات الدولية». لم يعرف المجبرون على ارسال البرقيات ماذا يقولون وكيف يباركون لسلمان فهم لا يستطيعون ذكر رئيس الوزراء ومباركته لحدوث معجزة ثانية بحصول سلمان على الماجستير بعد البكالوريوس، لان رسائل التبريكات لرئيس الوزراء سوف تذكره بابنه علي الذي فشل في اي تحصيل علمي. ولهذا كان الدور لوزير الاعلام الذي تجرأ وصاغ برقية تهنئة ذكر فيها اسم الامير وولي العهد وابنه سلمان فقط وبعد ذلك تم تكرار التهنئة لكل تاجر ومتزلف. اما الصحف فقد خصصت اخبارها الرئيسية حول مقابلات «سموالشيخ سلمان» مع والده «سمو الشيخ حمد» ومع «سمو الامير» ومع عمه «سمو رئيس الوزراء ». اما الامير فقد بارك لحفيده حصوله الماجستير والدكتوراه مقدماً. و«سمو الشيخ سلمان» ايضا لم يضيع وقتا، فبارك بحضوره مؤتمر الاستشارات الصناعية في دول مجلس التعاون، وصرح «بانه بعد انهاء الحرب الباردة بين القطبين اصبحت النخبة بكل صعدها هدفا اساسيا لتاكيد السلم بين الدول على طريق ربط مصالحها ببعضها البعض وانفتاح فرص العمل بين الدول .

ولكن لم يشر فيما اذا درس خلال الماجستير ان العالم ايضا يتوجه نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية وان الانظمة المطلقة لم تعد مقبولة للذوق الانساني في اي بقعة من بقاع الارض. وكان موضوع الديمقراطية قد احرج «سموالشيخ سلمان» في ندوة «البحرين عام ٢٠١٠ » التي عقدت العام الماضي عندما وقف احد الحاضرين وسأله عن مستقبل الديمقراطية في البحرين. وكان الشاب الصغير سلمان قد احرج وارتبك وترجى من السائل ان يلتقي به على انفراد بعد الندوة لكي يتحدث معه (وربما حوله الى المخابرات) لمعرفة سبب ممانعة آل خليفة من تطبيق الدستور واعادة البرلمان المنتخب الذي حله الامير عام ١٩٧٥. ولم يخجل «سموالشيخ سلمان» من ذلك بل قام بزيارة مجلس الشورى المعين والمرفوض دستوريا وشعبيا وتحدث عن اهمية هذا المجلس في مناقشة ما يقوله له مجلس الوزراء من مشاريع غير ذات اهمية سياسية ولا تمس جوهر النظام المطلق بسوء.

نظرة حول «صوت البحرين» - تتمة من ص ٥

الاضرابات العمالية في الاربعينات.

العدد ١٤ (مارس ٨٤): دولة السرقات والرسوم، الاضرابات العمالية في الخمسينات.

العدد ١٥ (ابريل ٨٤): قمة خليفية - سعودية ضد شعب البحرين، الاضرابات العمالية في الستينات.

العدد ١٦ (مايو ٨٤): الامير يشكو همومه للانجليز، الهيئة البلدية المركزية المؤقتة، الاضرابات العمالية في السبعينات

العدد ١٧ (يونيو ٨٤): محنة الصيادين في ظل حكم العتوب، خطط الدولة لبث الفساد والانحراف

العدد ١٨ (يوليو ٨٤) العيد ومأساة الشعب، الحياة البرلمانية، السياسة التعليمية

العدد ١٩ (اغسطس ٨٤): قبس من جهاد الشيخ العصفور، عملية تغريب المجتمع البحراني، وزارة الصحة وهموم المواطنين.

العدد ٢٠ (سبتمبر ٨٤): البحرين دولة ام ولاية سعودية، قالوا عن آل خليفة.

العدد ٢١ (اكتوبر ٨٤): لترتفع الاصوات ضد ظلم آل خليفة، بلاد لا يحكمها قانون.

العدد ٢٢ (اكتوبر ٨٤): انهم يخافون الاسلام، من المستفيد من جسر البحرين - السعودية، هم الشارع البحراني.

العدد ٢٣ (ديسمبر ٨٤): الشعب لا يعترف باعياد العتوب، مجلس التعاون الخليجي نشأته ،اهدافه، انجازاته، تأملات في جغرافية البحرين (١)

العدد ٢٤ (يناير ٨٥): تأملات في جغرافيةالبحرين (٢)، سيناريو مسرحية احداث العام الماضي، اللجنة العامة لعمال البحرين

يمكن للقراء الكرام الحصول على اي نسخة من الاعداد الصادرة عبر مراسلة النشرة ودفع ٥ جنيهات استرلينية لاعداد سنة كاملة او ما يعادل ٥٠ بنسا للعدد الواحد ويمكن كتابة الصكوك باسم VOB

ما أشبه الليلة بالبارحة

عندما صممت خفافيش الليل على قض مضجعك، كان أملها أن تقضي عليك وعلى آمالك وان تمنعك من الاسترسال في الحلم الجميل الذي يراود كل مصلح وفاعل خير. في حلكة الليالي السوداء القارسة من شهر ديسمبرقبل عشرة اعوام، كان الجلاوزة «يسهرون على مصلحة الوطن» و «يذودون عن الامير وعصابته» وينطلقون لترويع الآمنين في منازلهم، اعتقالا وضربا و ارهابا، وهم يعلمون أن القوى التي تقف وراءهم تحركها المصالح و الرغبة في الهيمنة والاستكبار، فلم يكن عجبا ان يسمح للكلاب المفترسة بان تنهش اجساد الابرياء من ابناء اوال وأن يتحرك مبضع الجلاد ليمزق الاجساد الطاهرة ويتفنن في التعذيب والاذى.

تلك الليالي السوداء شهدت من الفظائع الكثير الكثير، فقد مضى من مضى من الابطال، وأما الباقون فيحمل كل منهم سره بين جنبيه، ويفضل ان لا يفتح صفحة الماضي المؤلم. كان القرار ان يقضى على كل من يرفع راية لا اله الا الله، وأن تلصق بالابرياء تهم التآمر للاطاحة بالنظام لتكون عقوبتهم شديدة، فشهدت شوارع البحرين قوافل الشباب بعد منتصف كل ليلة متوجهة الى مراكز الارهاب ليمارس عليهم الجلادون ابشع اصناف التعذيب. يومها كانت عيون مصاصي دماء الشعب تغفو على ايقاعات صرخات المعذبين وانات الارامل، فلا نامت اعين الجبناء.

عقد كامل مر على اعتقال اعضاء جمعية التوعية الاسلامية، وسبقها بعامين اعتقال اعضاء الجبهة الاسلامية، ومنذ ذلك الوقت لم تشهد البحرين شهر ديسمبر الا والحزن والاسى يغشيانها ليل نهار. ومن مفارقات الدهر أن يسعى الامير لفرض الفرح على الناس في ذكرى تربعه على الحكم، فهو يعتبر ذلك عيدا ولكن الشعب يراه مأتما. وكأن الغبطة تأتي بقرار من الجلاوزة. فماذ فعل هذا الامير منذ أن استلم الحكم من أبيه قبل اثنين وثلاثين عاما سوى القتل والتعذيب والتشريد، وهل هناك حاكم خليجي آخر ارتكب بحق ابناء شعبه ما ارتكبه عيسى بن سلمان منذ ورث الحكم عن أبيه؟ هل يصدق أحد أن هناك من بدأ الطريق الى منفاه منذ العام الاول لتولي الامير الحكم وانه لا يزال بعيدا عن وطنه؟ وهل شهدت البحرين فترة أقسى من هذه العقود الثلاثة استبدادا وتوترا وارهابا؟ التاريخ القديم والمعاصر لا يحمل بين ثناياه ما يشبه هذه الفترة الا بضعة أعوام سبقت ازاحة عيسى بن علي على من الحكم قبل سبعين عاما. ولكن امامنا اكثر من ثلاثين عاما من الحكم الاستبدادي الذي ميزته الاحكام العرفية ولم ترفع الا عامين او ثلاثة وهي الفترة التي شهدت الحياة البرلمانية القصيرة.

قوافل الشهداء والمسجونين والمعذبين والمنفيين تشهد بصدق ما نقول. ودموع الثاكلات حجج دامغة تفضح النظام وقيمه، والعائلات التي شتتها الحاكم بقراراته الجائرة لا تملك الا ان تلعن هذا العهد الاسود وتدعو الله ان يزيله في أسرع وقت. فالمأساة الانسانية متكررة طوال حياة الجيل الذي عاصر عهد عيسى بن سلمان لا تترك مجالا لذكر مآثرة لهذا الحاكم المتميز عن أسلافه. وهناك في جنبات هذا البلد المسلوب الأمن قلوب مكسورة منذ دشن ابو حمد عهده. وما تزال المعاناة سيدة الموقف في بلد صغير أبى شعبه أن يتخلى عن طبيعته المسالمة بينما عامله حاكموه بكل قسوة. هذا الحاكم يريد للناس ان يعيشوا عبيدا له ولاخوته وابنائه، ويمنع عليهم الحياة الكريمة التي تتناسب مع تطلعات الخير وأجواء الحرية. وحتى عندما اضطرته الظروف للتوقيع على دستور للبلاد، أبت سحنته الشريرة الا التراجع عن ذلك التوقيع والغاء الدستور، فهو يرفض ان يدخل في عقد اجتماعي أو سياسي مع رعاياه لانهم، في نظره، أقل شأنا من ذلك. فهو الحاكم الاوحد الذي لا يحق لاحد مساءلته في ما يفعل أو يترك، ومن ابى ذلك فالعقاب ينتظره.

مرت عشر سنين عجاف لم يهدأ للبحرين وأهلها بال، وما تزال كذلك، صحيح ان ذلك النوع من الاعتقال قد توقف بعد أن حدث ضغط دولي تمثل بوضع حكومة عيسى بن سلمان تحت المراقبة الدولية بسبب انتهاكه المستمر لحقوق الانسان، ولكن الممارسات الشائنة لم تتوقف. فالتحقيق مستمر وكذلك الاحتجاز لايام او اسابيع، هذا برغم وجود المراقبة وخشية السلطة من تسليط الاضواء مجددا على ممارساتها. ويأبى الامير ان يفرج عن سجين واحد قبل انتهاء فترة سجنه بيوم واحد، ورفض السماح للمنفيين بالرجوع مالم يعتذروا من «عظمته». انه منطق الاستكبار والاستعلاء الذي يأبى الا اذلال الناس وامتهانهم. ان البحرين ما تزال تعيش اجواء الازمة، فلا ثقة بين الحكومة والشعب ولا حب للامير ولعصابته بين ابناء شعبه، وكل ما هناك هواجواء من التوتر التي قد لا تبدو للناظر الا عندما يتمكن من الحديث بأمان مع بعضهم. واذا كانت الحكومة تعتقد ان غلق جمعية التوعية الاسلامية واعتقال اعضائها كان سيؤدي الى نهاية المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية والقضاء على مظاهر الالتزام الديني، فانها قد فشلت في ذلك بدون شك والبحرين على موعد مع انفجار شعبي طال الزمن أو قصر طالما استمرت سياسات السلطة كما هي عليه الآن... وهذه المرة سيكون الفقراء هم سادة الموقف.

مناجاة الوطن والابطال

رماه بسهم الشائعات عواذله ... وأشبعته غمزا ولمزا حلائله
وحاولن أن يثنينه عن طريقه ... ولكنه ماض الى المجد نائله
يقول لعشاق الحياة رويدكم ... فكل امرئ في القبر يوما منازله
وماذا عسى ان تبتغوا في حياتكم ... اذا لم يكن للحق فيها دلائله
لماذا على الأطلال نبكي ونشتكي ... ونحيا مع الظلم البغيض نجامله
ونسأل عن ليلى لعل وصالها ... يخفف حزنا لا تنوء كلاكله
ونعلم ان الظالمين منعنها ... من الحب كي لا تعتريها مناهله
فكم من فتاة لا تبارح دمعها ... وكم من فتى دارت عليه مشاكله
وشعب كريم شتت الظلم شمله ... يئن وفي قمع العتوب مقاتله
شبابك يا بنت الخليج تعانقوا ... مع المجد تحدوهم إليه سواحله
فلا السجن يثنيهم ولا النفي والسرى ... ولا القمع يسري في شبابك باطله
ولا تلكم الاغلال تقتل روحه ... وهيهات تثني الشعب يوما حبائله
ولا كل ما في الارض يقتال عزه ... يسير لمجد مقتلد وهو واصله
أيعلم من تهوى القلوب وصاله ... وتحنو عليه في البلاد عقائله
بأن شموخ المرء رمز لنهضة ... وعنوان مجد قيده وسلاسله
صنعت طريقا للعلى يا ابن وائل ... تسير الى العلياء فيه قوافله
كتبت من التاريخ سفرا مطولا ... ستقرأه الاجيال والدهر ناقله
ستشرق شمس في أوال على الدنا ... وتصدح في الدوح الجميل بلابله
ويجتمع الخلان أرض كريمة ... وشعب وفي لا تغيب فضائله
وينتفض الصبح الجميل من الكرى ... ويحيا شهيد ثم يرحل قاتله

قمة الرياض - البقية من ص ١

بالكويت.وهناك اصرار من قبل السعودية والكويت والدول الغربية على اعتراف العراق بترسيم الحدود مع الكويت طبقا للقرر ٨٣٣ الصادر عن مجلس الامن حول الموضوع. ولكن هناك مماطلة عراقية ومناورات سياسية لاستغلال التناقضات الاقليمية والدولية. ولذلك فان قمة مجلس التعاون سوف تجد نفسها منشغلة بموضوع العراق مجددا، ولكن الخطير هذه المرة ان الاختلافات بين الزعماء الخليجيين سوف تجعل من الصعوبة التوصل الى سياسة جديدة واضحة، فان الكويت مستعدة للقبول بموقف قطر وعمان مثلا من العراق، ولا تلك الدولتان تقبلان باستمرار القطيعة مع بغداد.

وثمة قضية اخرى تشغل بال حكام الخليج هذه المرة وهي قضية الجزر الثلاث التي تسيطر عليها ايران وتطالب بها دولة الامارات، وهي قضية مصطنعة أثيرت من اجل ابقاء منطقة الخليج في حالة توتر مستمرة. فقد كانت هذه القضية معلقة على الرفوف طوال اكثر من عشرين عاما ولم تتحرك الا عندما بدا الخليج يتماثل للشفاء من جروحه. والمطلوب ان تصرف الامارات ما تبقى لديها من احتياطي نقدي بعد كارثة بنك الاعتماد التجارة الدولي، وذلك باختلاق قضية تضطرها للصرف المستمر على المعدت العسكرية وهناك اختلاف في الموقف ايضا حيال هذه القضية، فعمان وقطر لا تنظران الى القضية من المنظار الاماراتي وتسعيان لعدم الانجرار الى سياسة المزايدات التي يتبعها رئيس دولة الامارات، الشيخ زايد بن سلطان. ويتوقع ان تشهد القمة توترا في هذا الجانب. هذه الاختلافات في المواقف والنظرات والسياسات من شانها التاثيرالسلبي على القمة، وقد تعترض حضور الزعامات صعوبات كبيرة، كما حدث العام الماضي. ومن هنا جاءت الاتصالات المكثفة لمنع حصول وضع متوتر يمنع الانعقاد الكامل للقمة الرابعة عشرة.

ومع ان القضايا السياسة والعلاقات الثنائية، الاقليمية والدولية اصبحت مثارا لجدل والاختلاف، فان القضايا المحلية لا تقل اثرا عن ذلك. فالخليج لا يزال متخلفا عن اللحاق بركب الاصلاح السياسي الذي يحتاج العالم. والحركة الديمقراطية التي انطلقت في مناطق كثيرة من العالم خلال الاعوام الخمسة الماضية لم تجد طريقها بعد الى دول الخليج. فمجلس الشورى السعودي فشل في اقناع المعارضة بمصداقيته طرحا وممارسة وان كانت هناك مناورات سياسة تمثلت مؤخرا بالافراج عن المعتقلين السياسيين الشيعة و السماح بعودة المنفيين. وباستثناء الكويت التي استمرت ممارستها النيابية خلال العام المنصرم، فان الدول الاخرى لم تحقق شيئا من التقدم في هذا المسار. والبحرين هي المثال الصارخ الذي فشلت فيه الحكومة في تحقيق اي مقدار من الشرعية برغم انشائها مجلس للشورى عنيت اعضائه. ولكن استمرار القمع من جهة وتجاهل الدستور من جهة اخرى كرس حالة التوتر في البلاد، وابقى البحرين على قائمة الدول القمعية. ومع ان القمةالخليجية لا يتوقع ان تناقش مشروع الاصلاحات السياسة المطلوبة شعبيا ودوليا، فان هاجس التوترالسياسي الداخلي سوف يبقى مخالجا لحكم الخليج في قمة الرياض. وعليه فليس هناك من الانجازات ما يمكن التنبؤ به، وسوف يبقى مقياس نجاح القمة و فشلها مرتبطا بحضور القادة او تخلف بعضهم.